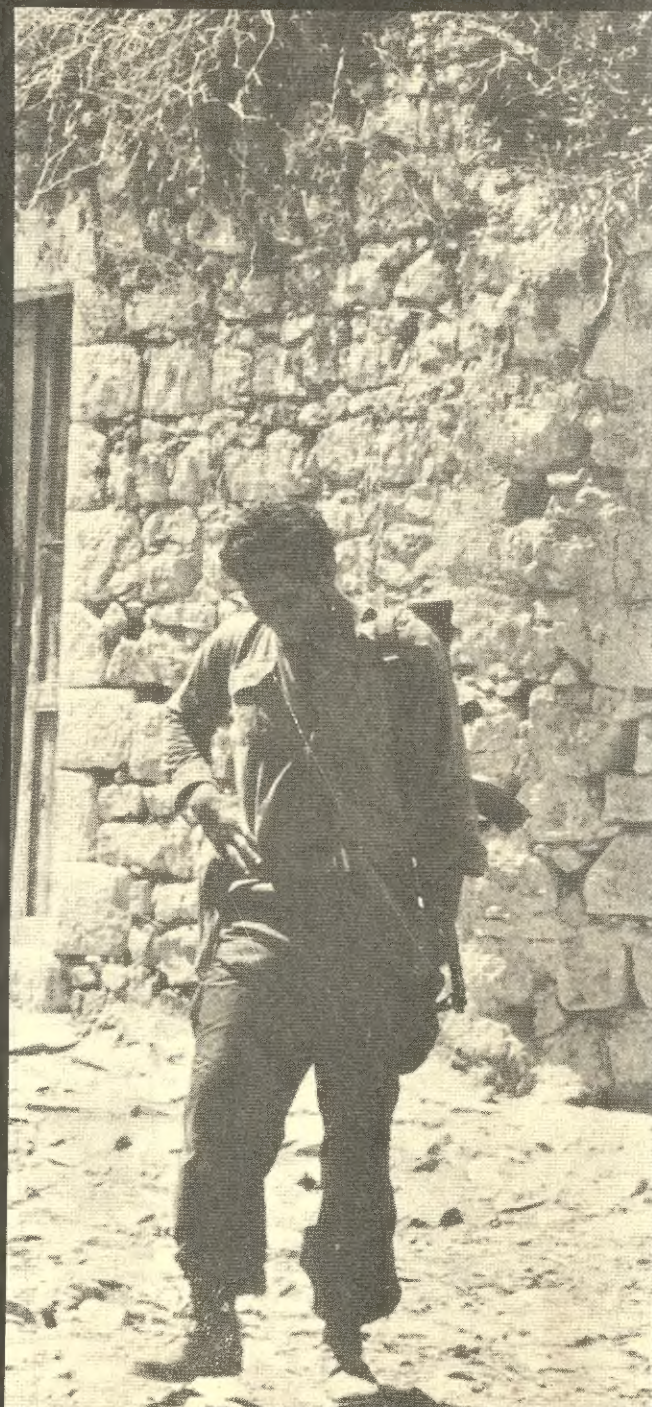


الحركات السياسية للبورجوازية الصغيرة في العراق

انتزاع السلاح من أيدي الميليشيا: يضع العمل الفدائي تحت رحمة النظام



■ الضمان الصحي :

تركز الصدام حول المادة ٢٣

■ الجامعة اللبنانية

مصلحة الكهرباء

الانتخابات النيابية :

مواقف الحزب الشيوعي الانتهازية

اطراف الحل السلمي .. ومصير الفلسطينيين

كلمة

في مقالين سابقين لـ « الحرية » في ٢١ و ٢٨
١٢-٧٠ جرت محاولة لتحديد عناصر
« المشروعين » الاسرائيلي والهاشمي لتسوية
مصير الفلسطينيين السياسي . فماذا عن المواقف
الآخري حيال المسألة ذاتها ؟

خان وانحاز خلال الثمور القليلة التي سبقت
مجزرة ايلول الفائت في الاردن ، ان « مشكلة
الفلسطينيين » بدأت تستقطب - في المجال
العربي الدولي - اهتماما متصاعدا يمكن رده الى
عاملين أساسيين :

الاول - بروز المقاومة وتصاعد تأثيرها وما
بدا انه نجاحها في احياء الدور الوطني الفلسطيني
واعادة طرحه كواحد من العناصر المقررة
لمستقبل الصراع العربي الاسرائيلي ، بمعد
الطمس الذي تعرض له طيلة عشرين عاما .

والثاني - اقتراب آفاق الحل السلمي على
قاعدة مشروع روجرز الذي بدا عند طرحه
وكانه يفتح نفرة واسعة في جدار التصلب
الاسرائيلي الأمريكي القديم .

فكيف واجهت اطراف الحل السلمي ، العربية
والدولية ، هذا الوضع « المستجد » وما هو
الاطر الذي كانت تتداخل ضمنه وتبين مختلف
المشاريع السلمية المطروحة لتقرير مصير
الفلسطينيين ؟

بالتسوية للنظام المصري كانت حركة المقاومة
تسجل عنصر ضغط مقابل لتصلب الاسرائيلي ،
وعامل ضغط لسياسات النظام الاردني وعلاقاته
الدولية (بالولايات المتحدة خاصة) لتسوية
وبهذا المعنى كانت المقاومة في نظر القاهرة واحدة
من وسائل الضغط القوية التي لا بد من المحافظة
عليها واستعمالها في سياق « معركة ازالة آثار
العدوان » وصولا الى حل سلمي « مشرف » !
الا ان وجود المقاومة كان ينطوي بالمقابل على
احتلالات أخرى بدت خلال النصف الاول من
عام ١٩٧٠ (بما في ذلك فترة أحداث حزيران من
ذلك العام) على جانب من الخطورة لا يمكن
الاستهانة به . اذ لم تعد تأثيرات العمل الفدائي
محصورة في خلق مناخ « ثوري » عام يهدد بدفع
اقسام من الحركة الجهادية الفلسطينية -
العربية الى الخروج من تحت المظلة الناصرية ،
بل أصبح معتمدا ان يؤدي تكاثف تلك التأثيرات الى
بلورة استقطاب سياسي في الساحة الاردنية قد
يكسر احدى اهم حلقات التوازن الذي تستند اليه
وجهة الحل السلمي : حلقة النظام الهاشمي .
ومع ادراكها الكامل للصعوبات والعوامل التي
سوف تلعب دورا حاسما في ترويض المقاومة
اذا ما قدر لها ان تمسك بزمام السلطة في عمان ،
فان القاهرة كانت ترى في سقوط النظام الاردني
تحت اقدام العمل الفدائي منزلقا نحو « مغامرات
ثورية » قد تؤدي لفترة من الزمن على الاقل الى
تفكيك التوازن العربي الرسمي الذي استعاد
هيئته على المنطقة بعد الاشهر الاولى من هزيمة
٥ حزيران . وكانت القاهرة بامس الحاجة الى
الاحتفاظ بهذا التوازن الذي تحتل مركز التفرير
ضمنه ، في فترة بدا واضحا خلالها ان معركة الحل
السلمي تدق ابواب مرحلة جديدة . فمن لقاء
سيسكو المسؤولين المصريين في القاهرة الى نداء
عبد الناصر في الاول من ايار ١٩٧٠ الى المهرجان

الذي جمع الملوك والرؤساء العرب في احتفالات
الجلال بليبيا الى المحادثات العربية السوفياتية
في موسكو ، كانت حلقات الموقف المصري تتوالى
وتترابط باتجاه القبول بمشروع كمشروع روجرز
في النهاية .

هذا القبول وضع السياسة المصرية تجاه حركة المقاومة
امام منعطف حاسم لم تكن قد واجهته من قبل حتى عندما
اعلنت موافقتها على قرار مجلس الامن عام ١٩٦٧ . اذ فرض
عليها ان تخرج في التعبير عن سياساتها الفعلية تجاه حركة
المقاومة من صعيد الحديث العام عن « ابل ظاهرة عرفها
التضال العربي » الى صعيد الانصاح عن فهمها لدور المقاومة

ومستقبل الفلسطينيين بكلام لم تنصه الحق هذه المرة .
وعلى قاعدة المواقف الرسمية التي اعلنتها القاهرة آنذاك ،
ومن خلال مقالات هيك وتفاصيل حوار مع الوفد الفلسطيني
الذي زار القاهرة بعد قبولها لمشروع روجرز ، ثم من خلال ما
تسرب عن وقائع اللقاء بين بعض قادة المقاومة والرئيس عبد
الناصر أثناء الفترة ذاتها ، من خلال ذلك كله بدت تتضح معالم
الاتجاه المصري (السوفياتي) جوابا على « مشكلة الفلسطينيين »
فيها هي العناصر التي كان ينطوي عليها هذا الاتجاه ؟

● كان واضحا ان المسألة المعالجة التي تاتي في طليعة
اهتمامات الطرف المصري السوفياتي آنذاك ، هي مسألة
لجم المقاومة في الاردن واعادة التوازن بينها وبين النظام
الاردني الى وضع تمنع فيه احتمالات سقوط العرش او تصفية
العمل الفدائي كليا . ذلك ان سقوط النظام الاردني ، تحت
وظائف الضغط الفدائي ، كان من شأنه ان يفتح في جدار
معسكر الحل السلمي عربيا نفرة تضع القدرة المصرية على
قيادة الوضع العربي الرسمي نحو التسوية موضع تساؤل
جدي . اما تصفية المقاومة في الساحة الاردنية كليا فمن ايسر
مخاطرها ضياع ورقة ضغط يمكن ان تلعب دورا هاما في لجم
النظام الاردني وضبطه ضمن حظيرة « الصف العربي » ولي
تليين التصلب الاسرائيلي الأمريكي خلال مفاوضات سوف تكون
بالتأكيد طويلة ومعقدة .

● ولم تكن استعادة التوازن بين المقاومة والنظام الاردني
هي كل ما يشغل الطرف المصري السوفياتي آنذاك . بل كان
اهتمامه ينصب بالمقابل على هدف لا يقل أهمية هو دفع
الفلسطينيين الى الانخراط في وجهة الحل السلمي . ذلك
ان ضبط العامل الوطني الفلسطيني وامتناع تأثيراته كان
يشكل شرطا رئيسيا لنجاح أية تسوية . ومن هنا كانت ضرورة
استدراج المقاومة الى حيث تصبح خاضعة من عناصر التوازن
الذي يحكم قبضته على المنطقة ويقطن للصراع العربي
الاسرائيلي مجراه .

وفي هذا السياق بدا واضحا ان في جميعه الطرف المصري
السوفياتي مشروعا لدولة فلسطينية يمكن ان تشكل جسرا
تعرير عليه المقاومة من موقعها الراهن كحركة تحرير ، الى
حيث تصبح مجرد نظام عربي اخر يشارك اقاربه في تسوية
مصير الفلسطينيين السياسي على قاعدة الحل السلمي وضمن
اطار . اما الحفاظ على التوازن القائم في المساحة
الاردنية الفلسطينية فلم يكن بالتسوية للطرف المصري
السوفياتي أكثر من هدف مرحلي تليه ضرورة استيفاء النظام
الاردني حليفيا منضبطا لاكمال شروط الحل السلمي بشروط عربية
متماسكة . وبعد ذلك واضحا ان التوازن القوي بين المقاومة
والعرش الهاشمي لا يمكن ان يستمر الى ما لا نهاية وان
عملية ترويض الحل السلمي ذاتها لا بد ان تحسم اخيرا لصالح
احد الطرفين .

فلصالح من يحسم التناقض ؟

اذا كان وجود المقاومة ونموها قد أبرز العامل
الوطني الفلسطيني بطريقة لم تعد تسمح بتجاهله
وطمسه ، واذا كان الحل السلمي لن يستقيم في
النهاية الا بصيغة تقدم « جوابا ناجحا على مشكلة

الفلسطينيين » فان الطرف المصري السوفياتي
يمكن ان يستخدم وزنه في مفاوضات الحل السلمي
لحسم التناقض مع النظام الاردني « لصالح »
المقاومة باعطائها دولة فلسطينية يمكن « التضال »
لجعلها تضم صفتي الاردن معا .

تلك هي خلاصة العرض الذي طرح امام المقاومة ،
بكلام واضح في الاجتماعات المغلقة وبالتمليح
الضماني عبر الصحف والأذاعات .

ومقابل هذا الموقف الواضح الذي رد به
الطرف المصري السوفياتي على بروز المقاومة
وحله الخاص « لمشكلة الفلسطينيين » ، كان موقف
الولايات المتحدة يبدو محاطا بمفوض شديد ، ورغم
ان تصريحات المسؤولين الأمريكيين كانت تتحدث
عن ضرورة الاعتراف بالشخصية الوطنية
للفلسطينيين وحقوقهم في تقرير مصيرهم السياسي ،
الا انه لم يصدر عن واشنطن ما يشير الى مشروع
محدد لدولة فلسطينية واضحة المعالم .

وهكذا لم تكن مصادر المعلومات « الواضحة »
عن الموقف الأمريكي تتعدى احد مصدرين :

١ - ما كانت تنقله الاوساط العربية
الرسمية الداعية لفكرة الدولة الفلسطينية من ان
« التفاهم الدولي » على هذه الفكرة قد بلغ حدا
يمكن القول معه ان موقف الولايات المتحدة قد
أصبح محاذا لهذا الفكرة ومستعدا لقبولها
بصرف النظر عن صيغتها العملية (هل تشمل
الدولة الفلسطينية صفتي الاردن ام تنحصر في
الضفة الغربية وحدها ؟)

٢ - ما كان يرد من اشارات في بعض تحاليل
ومقالات المعلقين الغربيين من أن تدهور نفوذ
الملك حسين وبروز المقاومة في الساحة الاردنية ،
قد يولد اقتناعا في بعض الدوائر الأمريكية بانها
لا تستطيع الرهان طويلا على العرش الهاشمي
وانه لا بد من تطبيق تأثيرات المقاومة بمشروع
يمكن أن يشكل حلا « لمشكلة الفلسطينيين »
ويستقطب قوى في الضفتين الغربية والشرقية
ذات وزن فعلي يمكن توظيفه لعزل المقاومة عن
جهازيها .

هكذا سجلت فكرة الدولة الفلسطينية ، في
ظروف تصاعد وزن المقاومة في الاردن وطرح
مشروع روجرز ، صعودا واضحا جعل منها
النقطة التي بدت تتقاطع عندها (بصيغ مختلفة)
معظم المشاريع المطروحة لتقرير مصير الفلسطينيين
كجزء من برنامج الحل السلمي .

واذا كانت فكرة الدولة الفلسطينية قد اجتازت
منذ ذلك التاريخ تعرجات جعلتها الآن تتكبد
وتراجع ، فان ذلك ليس سوى نتيجة لتراجع
وزن العامل الفلسطيني ذاته وخصوصا في
الساحة الاردنية ، ولانق الطريق المسدود الذي
عاد ينتصب في وجه « مفاوضات السلام » .
ومن هنا فان فهم التعرجات التي اجتازتها
فكرة الدولة الفلسطينية في المجال العربي -
الدولي خلال الثمور الماضية ، يتطلب متابعة
« الخط البياني » لتطور أوضاع المقاومة في
الساحة الاردنية واعادة رصد آفاق الحل
السلمي في ضوء التصلب الاسرائيلي الراهن
والاستجابة الأمريكية له .

لحرية صفحة ٢

انتزاع السلاح من أيدي الميليشيا : يضع العمل الضدائي تحت رحمة النظام

بقلم : ناجي علوش (ابوإبراهيم)
من عناصر الميليشيا التي اشتركت في معركة عمان - ايلول -

كانت « الحرية » قد دعت باستمرار ، الى مناقشة قضايا المقاومة الراهنة على ضوء تحليل تجربة ايلول ومسيره حركة المقاومة في السنوات الماضية . وفي الاحداث الاخيرة وتوتيتبع الانفاية الجديدة برزت الميليشيا الشعبية كقضية رئيسية من قضايا المقاومة . وقد استجاب الاستاذ ناجي علوش (من عناصر الميليشيا التي اشتركت في معركة عمان - ايلول) لدعوة « الحرية » فكتب المقال التالي عن الميليشيا :

ويخلق مثل هذه القاعدة القاتلة الواسعة تفتح جبهة واسعة جدا على العدو ، ولا نسج له بالسيطرة على ارض الحركة ، ولا يكون من السهل عليه القيام باخراقات في جنوب لبنان ، والذي برز عند العدوان على الصنفد ، ليدل دلالة قاطعة على اهمية دور الميليشيا .

ولقد لعبت الميليشيا في الاردن الدور الاساسي في احباط مؤامرات النظام ، خلال كل الصدامات التي حدثت خلال السنوات الماضية ، وخاصة صدامات ٢٠١٠ و ٢٠١٧ و ٧١ - ٩ - ١٩٧٠ . وكانت الجهادية المسلحة ، في هذه الصدامات ، هي الدرع الواتق للثورة ، وهي قوتها الضاربة ، جنباً الى جنب مع قوات الثورة الاخرى ، وعلى رأسها قوات العاصمة .

وكان مقراً للميليشيا ان تلعب دوراً اكبر ، في القتال ضد العدو . ولذلك فقد غرض على عناصر الميليشيا ان تقوم بمشاركة القتالين في الافار ، وفي القطاعات الاخرى ، في القتال ضد العدو كما ان مجموعات الميليشيا كانت تتحرك كلما حدث اختراق او انزال . حدث هذا يوم معركة غور الصافي ، وحدث عندما انزل العدو قوات في حمايت معين . وكما نعتقد بان تطوير قوة الميليشيا وزيادة تدريبها وتحسين تسليحها ضروري جداً ، بمقدار زيادة تآمر السلطة ، وبمقدار زيادة خطورتها .

الثاني : لان الثورة الفلسطينية ، ليست معرضة لهجمات جيش الاحتلال الصهيوني فحسب ، انها معرضة لهجمات الانظمة العربية . وما زلنا في ايلول وبعد ايلول وقبله كاف لان يتقنا بظفورة الوضع الذي نعيشه وبضرورة تسليح الجهاديين للضعاف من الثورة ولعمايتنا .

وقبلا عدا ذلك ، فان تسليح الجهاديين وحلق الميليشيا الشعبية يحقق فائتين مترابطين : الاولى : مشاركة الجهاديين الواسع ، والاكثر تطوراً في القتال ، والثانية : توسيع الجبهة ضد العدو .

فالثورات الشعبية هي من عمل الجهاديين الشعبية . والجهاديين المسلحة (الميليشيا) هي الشكل الاكثر تقدماً للضلال الجهادي والمساهمة الجهادية . والثورات تقوى وتتمو وتقدم على طريق الانتصار بمقدار ما تستطيع توسيع هذه المساهمة الجهادية وتطويرها ولهذا فاننا نجد الجنرال جيبان يؤكد مداراً وتكراراً على دور الميليشيا واهميتها ، انه يقول : « علينا ان نبني اهتماماً بزيادة القوة القتالية والقوة المدنية من ميليشيا الدفاع الذاتي ، لتعمل ميليشيا الدفاع الذاتي تصبح قوات مسلحة قوية مستقرة ومنشرة ، وجاهزة لمحاربة العدو ، ومطابقة جيداً بكل الاسلحة ... » (١) .

وقال الجبهة من قوة المؤخرة . والجبهة التي لا مؤخرة لها تحمينا جبهة معرضة للسقوط والانهار . ولهذا السبب يركز الفيتاليون ، مثلاً ، على اهمية المؤخرة .

وانذا كانت الجبهة هي القتالون في خطوط النار ، فان المؤخرة هي الجهاديين المنظمة المسلحة القادرة على حمايتهم وحماية خطوط مواصلتهم وامدادهم بالرجال والمال والوقن والطايتية والتفوق المموني .

ولئن كان هذا ينطبق على كل الثورات ، فانه اكثر اهمية بالنسبة لثورتنا ، ولذلك لسببين :

الاول : لان الثورة لا تستطيع ان توجد جيشاً متقدراً يضم الاف الاف في وقت قصير ، لا يستلزمه ذلك من تكاليف ، بينما يمكن وضع اساس الجيش الشعبي بتدريب الجهاديين وتسليحها .

الثاني : لان الثورة الفلسطينية ، ليست معرضة لهجمات جيش الاحتلال الصهيوني فحسب ، انها معرضة لهجمات الانظمة العربية . وما زلنا في ايلول وبعد ايلول وقبله كاف لان يتقنا بظفورة الوضع الذي نعيشه وبضرورة تسليح الجهاديين للضعاف من الثورة ولعمايتنا .

وقبلا عدا ذلك ، فان تسليح الجهاديين وحلق الميليشيا الشعبية يحقق فائتين مترابطين : الاولى : مشاركة الجهاديين الواسع ، والاكثر تطوراً في القتال ، والثانية : توسيع الجبهة ضد العدو .

فالثورات الشعبية هي من عمل الجهاديين الشعبية . والجهاديين المسلحة (الميليشيا) هي الشكل الاكثر تقدماً للضلال الجهادي والمساهمة الجهادية . والثورات تقوى وتتمو وتقدم على طريق الانتصار بمقدار ما تستطيع توسيع هذه المساهمة الجهادية وتطويرها ولهذا فاننا نجد الجنرال جيبان يؤكد مداراً وتكراراً على دور الميليشيا واهميتها ، انه يقول : « علينا ان نبني اهتماماً بزيادة القوة القتالية والقوة المدنية من ميليشيا الدفاع الذاتي ، لتعمل ميليشيا الدفاع الذاتي تصبح قوات مسلحة قوية مستقرة ومنشرة ، وجاهزة لمحاربة العدو ، ومطابقة جيداً بكل الاسلحة ... » (١) .

١ - الجنرال جيبان ، نونجون : نمر كبير ومهمة عظيمة ، ص ١١٩ .

١ - تسليم المدن والمواقع التي كنا سيطر عليها للسلطة .
٢ - وضع قواتنا المقاتلة تحت رحمة النظام .

وهذا كله لن يفي الصفة الشعبية الجهادية للثورة فحسب ، بل سنيهيها كلياً . ان السلطة في الاردن ، ضمن مخطط عربي ودولي ، مصممة على تصفية قضية فلسطين ، ومنذ ايلول ، وهي سائرة على هذه الطريق ، ولن تتوقف الا لما ، ولاهاتف تكتيكية .

هل كنا مضطرين لمل هذا التراجع ؟ اننا لم تكن مضطرين ، لاننا لم نهزم بمحركة ايلول ، ولان الامكانيات التي كانت تتوافر لدينا بعد ايلول : تأييد الجهاديين الواسعة ، الثقة على النظام بسبب جهيته وبربريته ، قوات الثورة الفلسطينية الخ .

ولكننا سمعنا من يقول بعد ايلول : ما لنا وعلى امكنية نمائش جديدة ؟ ان هذا الخطا سوف ندفع ثمنه غالياً . فسلطة ما زالت ، كما تكشف جريدة « فتح » التي تصدر في عمان ، وكما يظهر من الاخبار ، سائرة في مخطتها : فرض سيطرتها الكاملة في المدن والارياف ، ووضع قواعد المقاتلين تحت رحمتها ، وقصف قواعد المقاتلين ما بين الحين والآخر ، والتصديق عليهم في تغلبهم ، وفي وصول التموين اليهم من اجل ابرائهم واستنزاف قواهم واجبارهم على الفرار . والسلطة القادرة ، بوسائلها الاجرامية الوحشية ، وبوسائلها القوية على تحقيق ما تريد ، انها تضرب من تعد بالا يتكرر ما حدث . وقبل ان يمر وقت تضرب من جديد وهكذا . وهي تخرج من معتقلين ولكنها تعقل اناساً جديداً ، وهي تعقل كوادر الميليشيا بنهم مختلفة تسحبها جرائم عادية او مخفية . ومن السهل ان ينسب الى انسان انه خرب او اعادى على الاملاك العامة او اعادى على حريات الاخرين الخ ما دام ان عناصر الميليشيا قامت خلال الصدامات باعتقال الجنائي العامه ، وما دام انها كانت تعقل رجال الجيش والشرطة والمخابرات الخ ...

وان « نشر » اسلحة الميليشيا في المكاتب « الحصنة » لفئة المركزية ، في هذا الوقت بالذات ، الذي يزداد فيه تآمر النظام الاردني وتقدم فيه مسيرة « التسوية الاستيعابية » ، لار جد خطر . وما دام خط اللجنة المركزية هو خط تمايش مع النظام ، وخط النظام هو الهجوم المستمر ، فان النظام سيعزز سيطرته باستنزاف ، وبفرض شروطه باستمرار ، في الوقت الذي تكون فيه الميليشيا تتزق في بيوتها ، واسلحتها تصدا في « المخازن الحصنة » .

والخروج من الازمة لن يكون الا بانفتاح خط الهجوم سياسياً ، بدلاً من القراع ، وتوسيع القاعد الجهادية المسلحة .

١ - تارلاً كبيراً امام السلطة ، ونسي قضية بدنية ، قضية تسليح الجهاديين وحماية الثورة .
٢ - اعطيت لمخويات كوادر الميليشيا وعناصرها التي ستعرض لمهلية « سحق » بطيئة منظمة .
٣ - تم تدمير لمخويات الجهاديين التي كانت وضعت وتعملت الكثير من الالام من اجل ثورتنا واسلحتها .

ناجي علوش (ابو إبراهيم)

بعد انكشاف « دوره الشاذ » : محاولة الحكم للخروج من العزلة السياسية

السائقين (عبد الرحمن الزبار والمحقق طاهر يحيى) اللذان كانا متهمين « بالمبالسة للاستعمار » وذلك « لاسباب انسانية ولاهنا لم يعودا يشكلان اي تهديد لنا » ! (من تصريح شقيق الكيالي وزير الاعلام في مقابلة مع « رويتر ») . كما تم رفع حالة الطوارئ ونقليص صلاحيات « محكمة الثورة » بعد موجة هستيريا الاعلاميات بالجملة ..

لقد راقت هذه المحاولات لاعادة ترتيب الوضغ السياسي الداخلي من طريق منسل هذه الاجراءات ومحاولات مقابلة لمعالجة الازمة الاقتصادية عن طريق توفير تسهيلات كبيرة لتشجيع الراساليين العراقيين في الخارج على اعادة استثمار اموالهم في العراق وكذلك بمعد اتفاق مع شركة نفط العراق البريطانية على قرض قيمته ٢٠ مليون دينار .

ينصح من جملة هذه التطورات ان الحكم العراقي مهمم بالدرجة الاولى ، بعد انكاسة سياسته العربية والداخلية ، الى اعسادة الحوار مع الوضع العربي الرسمي تهييذا « لتقليده » من جهة ، وإلى اعادة ترتيب اوضاعه الخاصة على الصعيد الداخلي سياسياً واقتصادياً من جهة اخرى . ومن المرجح ان تعطي التطورات في الضالغ العربي في العام الحالي (سحب الوجود البريطاني من المنطقة) باهتمام خاص منه لما لهذه المنطقة من تأثير حيوي على اقتصاديات العراق (باعتباره منافذ بحرية) .

يبد انه من الواضح ان القاعدة التي حكمت استجابات الحكم العراقي تجاه الظروف الجديدة ، والتي اترنت توجيه سلوكه السياسي منذ انقلاب عام ١٩٦٨ ، لا تقوم على اساس سياسي ثابت يمكن انطلاقاً منها تفسير العديد من التغيرات التي طرأت على سياسته . بل ان هذه القاعدة تقوم على ردود فعل تجاه الاحداث بحكمها منطق وحيد هو منطق الحفاظ باي ثمن على المصالح الضمنية الضيقة للزمر العسكرية الحاكمة ، وعلى تعزيز سيطرتها . فنفس هذه القاعدة التي دفعت الحكم العراقي قبل الاحداث الازمنية في ايلول الى « الشفوذ » عن اتجاهات الوضع العربي الرسمي بدافع التوهم بحلول « فرصة ذهبية » لتعريض نفوذه عربياً وداخلياً ، قد دفعت به أيضاً ، بعد هذه الاحداث وموقفه منها ، الى « تقليد » هذه الاتجاهات لضمان حسن ترتيب اوضاعه الخاصة في الداخل .

● داخلاً : بعد ابعاد القريب هردان الكردي محلاً مسؤولية الموقف العراقي من احداث ايلول في الاردن عاد الحكم العراقي ، بعدما ذكر عن سيطرة الجناح العربي (صدام الكردي) ، الى الحديث عن « الجبهة الوطنية » و « الحكومة الائتلافية » . وقد رشتت الاتباء غير الرسمية الواردة من العراق للاشتراك في هذه الحكومة كلا من التاصريين والشويعيين (جماعة اللجنة المركزية) بالإضافة الى الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يلزمه الا مصطفى الدرازي .

ولقد ارق الحكم هذا الحدث بجملة اهرامات واضحة الدبلوماسية لتعريض موقفه الداخلي : فقد اصدر قانوناً بالشاء مجلس وطني (برلمان) يضم ١٠٠ عضو ، غير ان « مجلس قادة الثورة » هو الذي يهيمن ولا يتقدمون انصا صلاحيات سن التشريعات ! لم اخرج عن اثنين من رؤساء الحكومات

الجزائر - ٢ كانون الثاني - قالت اذاعة الجزائر اللبية الماضية انه تم اعتقال الطلاب الجزائريين بينهم فتاة بتهمة القيام بنشاط هدام . وانه يجري

الآن البحث عن طلاب فارين آخرين بالتهمة نفسها .

واضلت ان جميع المعتقلين الثمانية انفسوا الى حركة معارضة لم تصح الاذاعة عن هويتها . ويعتقد مراقبون ان الاذاعة كانت تشير الى الحزب الاشتراكي اليساري السري . ومنذ تولي حزب جبهة التحرير الحاكم قيادة الاساط الجهادية ، يسود الوسط الطلابي جو من الانعاس . ويرغم ان هناك اقترية نمائش جبهة التحرير ، فان الاقلية تعلن ان الجبهة تهدف الى « عسكرة الجبهة » . وهناك ايضا معتدلون وآخرون منصرفون الى امور الفضال العربي .

وهذه الاسباب مجتمعة تدفع المهتمين بالتعليم والمسؤولين من الجبهة الى تأخير موعد المؤتمر الوطني للطلاب الجزائريين الذي كان من المفروض عقده خلال العام ١٩٧٠ . ويذكر انه منذ سنوات لم يعقد اي مؤتمر طلابي كما لم تجر انتخابات طلابية .

« الوكالات »
الجزائر - ١٥ كانون الثاني - حظرت الحكومة الجزائرية اليوم نشاط اتحاد الطلاب الوطني الجزائري واتهمته بأنه يعمل كفضاء لحركة ثورية مضادة .

واعلنت الحكومة قرارها قبل اقل من ساعتين من دخول اليونس جامعة الجزائر لتفريق اضراب طلابي ! قامت السلطة بزيادة من عملية اعتقال وحفظ الطلاب اذ بلغ عدد المعتقلين اكثر من ٥٠ طالباً . رد الطلاب على ذلك باستمرار الاضراب وشموله وابعدوا صلبة وتنظيلاً في مواجهة الزحف . حاولت السلطة اجهاض الاضراب بدعوة التسالاب لفتاى متخوذ مع الرئيس هواري بومدين . توجه وفد قرايبي يثل جميع كليات الجامعة قاطبة بومدين . الا ان القابلة فشلت .. اعتقل الوفد ، واعتصم الطلاب في احيائهم حيث احشوا مكبرات الصوت وهتفوا بسقوط النظام وندوا بسياسة الاعتقال والارهاب والخلف المشاشية .. وجه الاتحاد العام للطلبة نداء الى جميع الطلاب بنهبهم الى ان الاحياء مطوقة بالبوليس الذي قد يحاول اقتحامها لحفظ مزيد من الطلبة بعد ان اقدم على تزييل المظاهرات .

من المعلن ان تقدم الحكومة على اقتال الجهاديين اذا استمر الاضراب في تصاعده . ان عدد المعتقلين والمخطوفين من الطلاب غير معروف ، وتسرود ان عددهم في وهران وقسنطينة يقوى اضعاف عددهم في مدينة الجزائر ..

جميع الأعداد التي صدرت عام ١٩٦٩
عام ١٩٦٩
مجموعة
بمجلد واحد
يطلب من
الإدارة
الاشمن ٢
٢٥
ليرة لبنانية

برسل بالبريد بعد اضافة ثمن الطوابع
قريباً : مجلد عام ١٩٧٠
الحرية صفحة ٥

عصابة تقوم بنشاط هدام تحت ستار الاتحاد الوطني لطلبة الجزائر . وتضفي السلطة في اتهامها كما اذاعته في بيان الى الطلاب من جبهة التحرير الوطني - محافظة الجزائر : « لك نظام الحياة الطبيعية داخل الكليات والمعاراة الطلابية عن طريق اثارة اضطراب مصدره مطالب اجتماعية تكسي دوما صيغة شرعية لدى طلبة ينبغي مخادمتهم بالظهور في غير المظهر السياسي لحزب ماركسي لينيني . وفي امكاننا ان نواصل عرض التعليمات التي تقضيها هذه الحطة الهادئة من وراء تشويه سير ثورتنا الى الانهيار بان تحقيق الاشتراكية ليس من اهداف جبهة التحرير الوطني ، مما يضمن لحزبي هذه الحطة تأييد القوى التقدمية لمصلحة تنتمي الى الماركسية اللينينية وهي تعطي الآن بلبايد وتوجيه حزب اجنبي » !! دعا الاتحاد بعد اعتقال قائده الى اضراب طلابي عام ومفتوح . وفلا ، قام اضراب شامل لكل مدن الجزائر وجامعاتها . واصدوت السلطة قرارات « حزبية » صادرة عن محافظة الجزائر بمنع أي تجمعات او تظاهرات ومنع وضع أية بانطاط او منشورات داخل الجامعة او خارجها . ثم قطعت التيار الكهربائي عن الاحياء الجهادية في مدينة الجزائر .

كذلك قطع التيار الكهربائي في وهران حيث حاول الطلاب تقديم مسرحية ساخرة عن الاصلاح الزراعي ! قامت السلطة بزيادة من عملية اعتقال وحفظ الطلاب اذ بلغ عدد المعتقلين اكثر من ٥٠ طالباً . رد الطلاب على ذلك باستمرار الاضراب وشموله وابعدوا صلبة وتنظيلاً في مواجهة الزحف . حاولت السلطة اجهاض الاضراب بدعوة التسالاب لفتاى متخوذ مع الرئيس هواري بومدين . توجه وفد قرايبي يثل جميع كليات الجامعة قاطبة بومدين . الا ان القابلة فشلت .. اعتقل الوفد ، واعتصم الطلاب في احيائهم حيث احشوا مكبرات الصوت وهتفوا بسقوط النظام وندوا بسياسة الاعتقال والارهاب والخلف المشاشية .. وجه الاتحاد العام للطلبة نداء الى جميع الطلاب بنهبهم الى ان الاحياء مطوقة بالبوليس الذي قد يحاول اقتحامها لحفظ مزيد من الطلبة بعد ان اقدم على تزييل المظاهرات .

من المعلن ان تقدم الحكومة على اقتال الجهاديين اذا استمر الاضراب في تصاعده . ان عدد المعتقلين والمخطوفين من الطلاب غير معروف ، وتسرود ان عددهم في وهران وقسنطينة يقوى اضعاف عددهم في مدينة الجزائر ..

جميع الأعداد التي صدرت عام ١٩٦٩
عام ١٩٦٩
مجموعة
بمجلد واحد
يطلب من
الإدارة
الاشمن ٢
٢٥
ليرة لبنانية

برسل بالبريد بعد اضافة ثمن الطوابع
قريباً : مجلد عام ١٩٧٠
الحرية صفحة ٥

الحرية صفحة ٥

مناسبة انقضاء «معه يوم» على تشكيلها

انجازات حكومة الشباب!



حكومة الشباب في أحد اجتماعاتها ..

عليهم بنسبة ما لهم من حجم ودور وقسوة على دعم العهد وتأييده ..

حركة التشكيلات الادارية والتعيينات الجديدة ما تزال تجري وفقا للخطة المرسومة: الجيء بالانصار والمؤيدين الذين ابغتهم المهور الماضية من المراكز الاساسية، وابعاد الذين جات بهم تلك المهور .. ف « لكل عهد دولة ورجال » !.

وثمة ظاهرة اخرى يمكن ملاحظتها بوضوح في هذه الفترة على المسرح السياسي، وتتميز باتساع نطاق تغفل النفوذ الابريالي، وخصوصا النفوذ الاميريكي، في مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والقانونية في البلاد. ويبدو ان لهذه الظاهرة علاقة بالجهود الدولية الجارية من اجل تسوية القضية الفلسطينية تسوية نهائية ..

لذلك ان ثمة دورا يراود اسناده اللبناني من اجل الاسهام النشط في تحقيق مخطط العمل السلمي. ومثل هذا الدور يتطلب زبادة توطيد النفوذ الابريالي، ولا سيما النفوذ الاميريكي، في البلاد. فالمعروف ان اهتمام امريكا في جعل لبنان مركزا رئيسيا مضموننا لنشاطها في هذه المنطقة، لا يقل عن اهتمامها بتوطيد اركان الدولة الصهيونية ومنها نسي الساسنا العدوانية والتوسعية. ويلاحظ بوضوح حاليا اتساع النشاط الذي يقوم به رجال السفارة الاميريكية في بيروت التي تعتبر ثاني اقوى سفارة اميريكية في العالم، بعد سفارة طوكيو، وذلك من حيث عدد العاملين فيها وتنوع الاجهزة التي تنتمي اليها والامكانات المادية الموضوعية بتصرنها والصلاحيات التي يتمتع بها اركانها من حيث اتكاليات الحرك السريع لتنفيذ الخطط الموضوعية. ويرافق هذا النفوذ السياسي تغفل اقتصادي مطرد في المجالات الاساسية والحيوية ..

ويلاحظ بوضوح ايضا اتساع نشاط فرع البنوك الاميريكية العاملة في لبنان، وكذلك البنوك التي تعمل الموهبة اللبنانية وتساهم الراسمالي الاميريكية بكمية نسبة كبيرة من اسهمها. كما يلاحظ ان العديد من المؤسسات والشركات اللبنانية الكبرى بدأت تشهد غزوا منتظما من قبل المؤسسات الاحتكارية الاميريكية.

ان نظام الحكم اللبناني - بغض النظر عن الفقه الموجودة في مركز السلطة - يتابع بداب ويختلف الوسائل الموقرة لديه تنفيذ مخططة الرأى الى الاستمرار نسي تضليل الجماهير وصرتها من النضال الجدي لتحقيق مطالبها الاقتصادية والسياسية.

ماذا يشغل بال المسؤولين بالدرجة الاولى؟ انه تركيز التوازنات السياسية الجديدة من الانصار والحلفاء والشركاء والتفهمين، الذين سيسند اليهم الحكم خلال السنوات المقبلة، وتوزيع الاتصية من « الجنبية » في بلدية بيروت .. وغيرهم .. وغيرهم ..

قد انقضت الآن فترة « المئة يوم » التي قال صائب سلام بانها ضرورية لكي يمكن الحكم على اعمال الحكومة ومواقفها. ولكن ماذا كانت النتيجة ؟

لا شيء اساسي على الاطلاق .. لقد وعدت الحكومة بالانهاض بيطالب الشعب وقضايا المعيشية. ولكن الفلاد يستغل باستمرار واسباع الحاجيات الاساسية

يضع نفسه في خدمة الحكم الشهابي واجهزته وان يوجه بعض القبايات التي يتبع بنفسه فيها للسير في هذا الطريق التعاوني مقابل المتعبد « نعمة » العمل الملني المريح وتجنب مناعب النضال ومشاقه. ولم يفجر الحزب موقفه من الشهابية الا بعد حداث طائفة المواجه الشهيرة الذي قيمته الاجهزة الشهابية حدية الى الولايات المتحدة ووليا على ولائها لها، وكذلك بعد انقلاب كمال جنبلاط على الشهابية واجهزتها .. وفي اخر عهد شارل حلو نال الحزب الشيوعي مكانته مقابل تعاونه وتحالفه مع بعض فصائل النظام .. وذلك عندما منحه كمال جنبلاط - السذي كان وزيرا للداخلية في ذلك الحين - ترخيصا بالعمل الملني. كما منح ترخيصا اخر الى الحزب القومي السوري الذي اصدر سليمان فرنجية غزوا خلاصا تم بوجبه الاجراء عن اخر اعضاء الحكوميين بقضية محاولة الانقلاب الفاشل عام ١٩٦١ ..

ان كل جهود النظام لتقنين نفيه واضفاء « الطابع المصري » عليه لا تستطيع اخفاء عجزه عن معالجة الاتصيات التي تعصف به او ستر وجهه الحقيقي بوصفه عدوا لصالح الجماهير الاساسية ولانهاية ونظماها. وكثرة مع ذلك يستغل الى ابد حد وواقع فيسلب الحركة الثورية الموحدة التي تستطيع بنجاح قيادة نضال الجماهير. وهو بذلك قد جنب نفسه حتى الان عيبه مواجهة مثل هذه الحركة الجماهيرية ..

ولهذا رايانا كيف وجهت فصائل الطبقة الحاكمة كل جهدها من اجل محاربة انتشار الاشتراكية العلمية وبيادي الوعي الطبقي وعملت على تشويهها وترويضها الفصائل النقابية والحزبية العاملة على نشر هذا الوعي وافرانها من جوهرها الطبقي وفصانها النضالية وجهرها، شيئا نضاليا، الى العمل والنشاط ضمن لعبة النظام ومفاهيمه وعلى اساسي الدخول في صراعاته الداخلية ..

وقد ادرك العهد الجديد اهمية المحافظة على مثل هذا الوضع، ولهذا كانت اولى خطواته تشكيل حكومة الشباب تحت شعارات براءة .. فمن طريق الحريات المشككية النسبية النضالية وجهرها، شيئا نضاليا، الى العمل والنشاط ضمن لعبة النظام ومفاهيمه وعلى اساسي الدخول في صراعاته الداخلية ..

لقد انقضت الآن فترة « المئة يوم » التي قال صائب سلام بانها ضرورية لكي يمكن الحكم على اعمال الحكومة ومواقفها. ولكن ماذا كانت النتيجة ؟

استقالة تويني :

نهاية خرافة الليبرالية في كنف الاقطاع السياسي

يؤدي الى مضاعفات خطيرة. في ذلك كان خدام النظام الابيين. اما ما يتعدى (الاسلوب) من نجوم المسرح السياسي اللبناني، لا تجوز لغيره. فقد اكتشف صاحب « النهار » الوزير السابق، حليف الحلف الثلاثي في انتخابات ٦٨، معارض الشهابية العنيف .. اكتشف السيد غسان تويني انه لا يستطيع الاستمرار في الحكم!

فهو، كما يقول، قد نكته بنفسه. وذلك لان الوضع « الحاضر » لم يعد يتكلم من تحقيق ما يراه واجب التحقيق بغير الاساليب التي في متناول « هذه » الحكومة. هذا ما قاله الوزير السابق في كتاب استقالته. ولكن ما يعنيه هذا الكلام؟ ان استرجاع موقف صاحب « النهار » خلال الاشهر الاربعة الماضية يعطي الكلام البروتوكولي دلالة مختلفة ..

عندما انتخب سليمان فرنجي رئيسا للجمهورية استقبله غسان تويني بالتهليل والفرح. وراى في الرئيس الجديد وعدا بالديمقراطية والحريات وبناء لبنان الحديث، المعاصر .. وحملته حماسته الى تعداد الرصاص الذي اطلق في اهدن وزغرتا احتفاء بالعمد المقبل .. وكان واضحا ان موقف الصحفي السياسي يمثل طوق فاة راسالية لبنانية، تحيط بها مجموعة من الفئتين والفئتين والموظفين، فحركة اوسع في السلطة. وهي تامل، بمشاركتها، المساهمة في توسيع القاعدة السياسية لهذه الفئات المستهدفة من الحكم المباشر، وذلك بجل عدد من المشاكل السياسية والاقتصادية الكبيرة: كسر الطوق الاقطاعي السياسي، بناء الادارة المنة التي تستطيع تحمل تبعات التنظيم الاقتصادي والتدري للطلبة الشعبية .. ذلك كله، من اجل الحفاظ على الدور اللبناني التقليدي: قاعدة الفحول البريالي الى القطعة العربية.

هذه هي الحصيلة الفعلية، الملموسة، لثلاثة اشهر من الحكم. وهي، كما هو واضح، لا تستدعي اكثر من رئيس مصلحة نشيط ومسؤول في وزارة التربية. وبينما كان الكلام يدور على المطامح والمستقبل والحكم، كان صائب سلام يمين الزلزال في المراكز التي اخلى منها الشهابيين تحت ستار مسودة « الديمقراطية ». وكان الحكم كله يواجه صعود مد شمعوني بنذر بالتحول السريع الى مواجهة مع رئيس الجمهورية، تؤدي بدورها الى نفس القاعدة البريالية التي اوصلت فرنجية الى الحكم. مما اعاد، بجد، لتحالفات الكتل وللضغوط المستمرة، دورها الاول. كما كان الحكم يواجه اوسع معركة مطلية عرفها في تاريخه منذ ١٩٤٦ (سنة اقرار قانون العمل) باسلوب بنذر بالتحولات لا تستدعي بها: تهديد التقنيين، محاولة تقسيم الصف الصافي بارضاء المصالح المستقلة وسلبها عن حركة الضلعان المعلمية. اي ان « المصرية » انتهت الى الهولوات القائمة والتهديد بالبيع. وجاء ما جعل من « الطوق » خرافة مضحكة: ازاء مسألة بطورة مسألة الضمان وجد الحكم نفسه مضطرا للاستعداد بالتحالفات السياسية المادية: التواب. مما جعل ميشال ابو جودة، ممثل « خبيثة النهار »، على تعليق واضح في ١٩ كانون الثاني - يرى في استعداء الكتل السلافي، في صيفته التوبية.

تجاه هذا التمسك بالاحداث ما هو دور « الليبرالية » القاهرية؟ من الواضح انها لم تنجح الا في كشف عورة لم تكن مستورة الا على عين « القبريين » الكرام. فكتشف مراقب وسياسي قديم يتابع المسألة اللبنانية منذ ربع قرن، اكتشف ان اساليب الحكم لا تسمح بالاصلاح! ولكن القبرالي

يبدو ان السذاجات التي تجوز لصحفي مقترس ولنجم من نجوم المسرح السياسي اللبناني، لا تجوز لغيره. فقد اكتشف صاحب « النهار » الوزير السابق، حليف الحلف الثلاثي في انتخابات ٦٨، معارض الشهابية العنيف .. اكتشف السيد غسان تويني انه لا يستطيع الاستمرار في الحكم!

فهو، كما يقول، قد نكته بنفسه. وذلك لان الوضع « الحاضر » لم يعد يتكلم من تحقيق ما يراه واجب التحقيق بغير الاساليب التي في متناول « هذه » الحكومة. هذا ما قاله الوزير السابق في كتاب استقالته. ولكن ما يعنيه هذا الكلام؟ ان استرجاع موقف صاحب « النهار » خلال الاشهر الاربعة الماضية يعطي الكلام البروتوكولي دلالة مختلفة ..

عندما انتخب سليمان فرنجي رئيسا للجمهورية استقبله غسان تويني بالتهليل والفرح. وراى في الرئيس الجديد وعدا بالديمقراطية والحريات وبناء لبنان الحديث، المعاصر .. وحملته حماسته الى تعداد الرصاص الذي اطلق في اهدن وزغرتا احتفاء بالعمد المقبل .. وكان واضحا ان موقف الصحفي السياسي يمثل طوق فاة راسالية لبنانية، تحيط بها مجموعة من الفئتين والفئتين والموظفين، فحركة اوسع في السلطة. وهي تامل، بمشاركتها، المساهمة في توسيع القاعدة السياسية لهذه الفئات المستهدفة من الحكم المباشر، وذلك بجل عدد من المشاكل السياسية والاقتصادية الكبيرة: كسر الطوق الاقطاعي السياسي، بناء الادارة المنة التي تستطيع تحمل تبعات التنظيم الاقتصادي والتدري للطلبة الشعبية .. ذلك كله، من اجل الحفاظ على الدور اللبناني التقليدي: قاعدة الفحول البريالي الى القطعة العربية.

هذه هي الحصيلة الفعلية، الملموسة، لثلاثة اشهر من الحكم. وهي، كما هو واضح، لا تستدعي اكثر من رئيس مصلحة نشيط ومسؤول في وزارة التربية. وبينما كان الكلام يدور على المطامح والمستقبل والحكم، كان صائب سلام يمين الزلزال في المراكز التي اخلى منها الشهابيين تحت ستار مسودة « الديمقراطية ». وكان الحكم كله يواجه صعود مد شمعوني بنذر بالتحول السريع الى مواجهة مع رئيس الجمهورية، تؤدي بدورها الى نفس القاعدة البريالية التي اوصلت فرنجية الى الحكم. مما اعاد، بجد، لتحالفات الكتل وللضغوط المستمرة، دورها الاول. كما كان الحكم يواجه اوسع معركة مطلية عرفها في تاريخه منذ ١٩٤٦ (سنة اقرار قانون العمل) باسلوب بنذر بالتحولات لا تستدعي بها: تهديد التقنيين، محاولة تقسيم الصف الصافي بارضاء المصالح المستقلة وسلبها عن حركة الضلعان المعلمية. اي ان « المصرية » انتهت الى الهولوات القائمة والتهديد بالبيع. وجاء ما جعل من « الطوق » خرافة مضحكة: ازاء مسألة بطورة مسألة الضمان وجد الحكم نفسه مضطرا للاستعداد بالتحالفات السياسية المادية: التواب. مما جعل ميشال ابو جودة، ممثل « خبيثة النهار »، على تعليق واضح في ١٩ كانون الثاني - يرى في استعداء الكتل السلافي، في صيفته التوبية.

تجاه هذا التمسك بالاحداث ما هو دور « الليبرالية » القاهرية؟ من الواضح انها لم تنجح الا في كشف عورة لم تكن مستورة الا على عين « القبريين » الكرام. فكتشف مراقب وسياسي قديم يتابع المسألة اللبنانية منذ ربع قرن، اكتشف ان اساليب الحكم لا تسمح بالاصلاح! ولكن القبرالي

اللبناني كاريكاتور مثيله الاوروبي او «الخلفه»: لا يتجاوز نقده للنظام الفلق، الذي يعاني منه، الحرد والاحتجاج. اما القضايا الجدية التي لا يستطيع الحكم علاجها فالبيرالي ... يكتب عنها في حلقاته!

ان ما اكتشفه الوزير « المثقف » يعرفه العمال الذين تصالط الدولة في تحقيق الضمان الصحي لهم، كما يعرفه الطلاب الذين « حاورهم » الوزير السابق: خرافة « الليبرالية » في كنف الاقطاعي السياسي.

حول الاضراب في المدرسة الفنية في زغرتا

انز وصول احدي البيانات من مدرسة صيدا الفنية وتوزيعها في فنية زغرتا بدأت تظهر بوادر الاضراب عند الطلاب. لم يكن للطلاب لجنة في المدرسة بل كان المدير قد عين بعض الطلاب ممثلين عنهم ..

رفض الطلاب هذه اللجنة وانتخبوا لجنة تمثل طلاب جميع النروع اضطرت الادارة بتجبة اصرار جميع الطلاب للموافقة عليها ..

بذرت هذه اللجنة الاتصال بالمدير المصام لشرح المطالب له فاسرسل الى المدرسة ممثلا عنه رئيس المصلحة الفنية في لبنان زكي التير، اجبت به اللجنة وندمت مطالبها: ١ - انشاء فرع للكالوريا القسم الثاني في الشمال. ٢ - الفاء امتحان الدخول من البكالوريا الاولى، الى الثانية. ٣ - تامين معدات واجهزة فنية للكنيسة الفروع حيث ان مصانع الكبرياء والالكترونيك ..

٤ - تامين منح لجميع الطلاب الفارجيين. ٥ - تامين التفتيش الضرورية للصحة في المدرسة كالملا ..

وقد وافق رئيس المصلحة على جميع مطالب الطلاب ووعدهم بالرد عليها في اول ثلثاء بعد العطلة وارسلهم الى بيوتهم قبل يوم من بدء العطلة ..

ولما مر اول ثلثاء بعد العطلة، ولم يف التير بوعده أعلن الطلاب الاضراب صباح الارباء في ٦ - ١ ودعوا لحضور جمعية عومية في بيروت ولكن مدير المدرسة دعاهم الى اجتماع في نفس الموعد للبحث في مطالبهم خلال هذا الاجتماع كانت الجمعية العمومية قد انتهت اجتماعها في بيروت ..

ان تحصر مقاعد القسم الثاني بالطلاب التقنيين على اساسي تضليلهم عن الكادبيين .. وكان رد الطلاب رفض هذا المشروع لان الاضراب يمكن ان يكون وسيلة في قطاع او منطقة معينة لتحقيق مطالب تخص القطاع والمنطقة وخصوصا وان مطالب الطلاب نسي زغرنا هي نفس مطالب جميع طلاب المهنيات وليست خاصة بهم ..

اما مدرسة عمران التي ستعوي القسم الثاني فان المشروع على ما يبدو « طويل الامد » لان المشروع قد ازم في السنة الماضية وحتى الآن لم تنشر الارض ولم يبن حجر ..

لما اعطاه الحج لسبعين بالقة يعني ان الوسيلة مستحبة دورا في توزيع هذه الحج كما ان الفئتين اللواتي يشكلن قسما لا يأس من الطلاب الفارجيين لا يمكن ان لم يحصل على منح، « الانتساب للقسم الداخلي ..

اما بصد الدخول الى القسم الثاني فمن المعروف ان عدد طلاب القسم الاول الذين يتجهون في نهاية السنة يفوقون بكثير عدد القاعد الموجودة في القسم الثاني مما يعني انه لو استبعد الطلاب الكادبيين فهناك حاجة لامتحان دخول لتغطية جزء من هؤلاء الطلاب الكادبيين ..

لكن يبدو ان المدير لم يتف بهذا القدر من التدخل في شؤون الطلاب، بل انصصل باهالي المطالبات اللواتي كن يابن للاقتصام احتلال قاعة الرسم والتم على الارض والاضراب عن الاكل يومين مما سبب تدهورا صحيا لد بعضهم ونفع قلائد زغرنا قرارة المدرسة وطلب حل الاضراب على ان يتكلم هو بملاحة الطلاب ..

وفي جلسة مجلس الوزراء لم يقر اي من المطالب بل ووقع على بعضها بشروسة - ويرت بشكل من الطلاب الى اعتبارها تضليلا لهم - فارسلوا برقيات الى رئيس الجمهورية ووزير التربية ومدير عام التعليم المهني، لم يجب عليها سوى المدير العام لتقنية واعدا تارة مسترجعا قرارات الوزارة تارة اخرى مؤجلا مثلا فيما يخص المصانع المهنيوتجها على اساسي ان تلك تطلب ملفات دراسية فاذا بالطلاب يجيئون انهم اعدوا هذه الملفات ..

ومثلا ايضا ربط اعطاء الحج بقدرات ميزانية المديرية وبمزاج الادارة في كل مدرسة .. ولا رضى الطلاب كل هذه « الوعود الارسل لهم القالب سيعان الدويي بطلب تعليمي الاضراب كذلك اتصل القالب طوني فرنجية واعدا تحقيق المطالب خلال ٢٤ ساعة اذا هم اوقفوا الاضراب قبل الطلاب « المساعدة لكن رفضوا ايقاف الاضراب ..

لان لا تزال الضغوط على الطلاب من المدير تارة ومن جموعين آخرين تارة اخرى لا تفتك اضرابهم .. ولقد بدأت هذه التصللات تضطفي ثمارها اذ ان بعض عناصر اللجنة يحاول اشاعة فكرة تعليق الاضراب ..

وقدو الحلقة الضعيفة في تحركات لجنة وطلب المدرسة الفنية كاتبة في اصلااتهم ببقية الحاقط اذ هم انسحبوا من اجتماع مشترك لكل المهنيات في لبنان وقد حاولت الادارة سلبا استغلال عدم تسليمهم وجهلهم بيطالب وتحرقات سائر المهنيات كذلك نصرت الاتصالات التي يجريها القواب مع الطلاب في المدرسة الى يبدون اضرابهم ويبدو مطالبهم ونكتها خامة بهم وهدم ولذا يمكن حلها من زغرنا او طرابلس فقط .. مع ان الاتصال والفتش مع سائر المهنيات مسألة قد مسلوقة او مخط « خاص » على طلاب المدرسة قد يعثر خطاهم ..

وقد انقضت الآن فترة « المئة يوم » التي قال صائب سلام بانها ضرورية لكي يمكن الحكم على اعمال الحكومة ومواقفها. ولكن ماذا كانت النتيجة ؟

أين تقف الانتهازية السياسية في المعسكر الأخيرة؟

افتراضان وراء مواقف «الحزب الشيوعي»

- التحالف مع العناصر «الوطنية» أو «المعتدلة»
- استبعاد اليسار الماركسي الليبرالي

ممركتان ومواجهتان

في الصفحتين التاليتين تقدم « الحرية » ملاحظات على سير معركتين مطلبيتين لم تمض أسابيع قليلة على حدوثهما . تمت المعركة الأولى في مصلحة كهرياء بيروت وأسفرت عن فوز الزلام إدارة المصلحة في اللجنة الإدارية لمجلس مندوبي المصلحة ، أي إلى هزيمة اليسار في خوضه لمعركة تمثيل ديمقراطي . وتمت الثانية في الجامعة اللبنانية ، وأدت إلى احتلال اليمين الطائفي ما يقرب من سبعة أعشار المراكز الانتخابية في الاتحاد الطلابي ، بينما توزعت أطراف اليسار ما تبقى .

السمة الأولى المشتركة للمعركتين هي جدتها النسبية . فالممركتان تبيان للمرة الأولى ، بهذه الصورة ، ليس في مصلحة الكهرياء والجامعة اللبنانية فحسب ، بل في أي إطار منظم للانتاج أو الدراسة في لبنان . رغم أن مجلس المندوبين هيئة ملازمة للتنظيم النقابي ، فهي غالباً ما تلعب دوراً ثانوياً ، صورياً ، لا فعالية له . بل أن هناك نقابات تستدعي « القديسين » دون انتخاب فعلي (حدث هذا براراً في نقابة معلمي المدارس الخاصة) . أما مجلس مندوبي مصلحة الكهرياء ، فقد تم انتخابه في معركة نظمية تمثلت فيها أطراف نقابية واضحة الاتجاهات والمصالح . بالإضافة إلى أن تعديل النظام الداخلي للنقابة يشكل ، كما يشير المقال التالي ، نقطة أساسية تتيح لمجلس القديسين أن يراعى من قرب مواقف أعضاء المجلس التنفيذي للنقابة . مما يحول فعلاً دور النقابة وجعل منها أداة في يد القاعدة العمالية وصغار المستعدين . هذا في مصلحة الكهرياء . أما في الجامعة اللبنانية ، فإن صفة الاتحاد النقابي التي انتصرت ، بعد جهد طويل ، على صفة الروابط ، خطوة حاسمة في اتجاه تعديل «جوع» طلاب الجامعة اللبنانية على أساس مصلحي مطلبين . هذا الأساس ، عند ادراكه ، يشكل قاعدة طرح سياسي واضح لدعم الجامعة وطلابها في مجمل مسأله التعليم ، أي إعداد اطارات الانتاج وقوة العمل . والاتحاد النقابي هو الوسيلة الجامعة والمباشرة لهذا الطرح . أي أن في الحامية اللبنانية ، كما في مصلحة الكهرياء ، كانت مسألة التنظيم الديمقراطي محسوس المعركة .

السمة الثانية المشتركة هي خوض فئتين « يساريين » للبرعكتين ، من بين فئات أخرى بالطبع ، ولقد خاضت الفئتان المعركتين كل منهما في موقع مواجه ، فليس ، لفئة الأخرى . وكانت هذه المواجهة أحد أسباب (وليس السبب الوحيد أبداً) انتزاع اليمين لكاسب انتخابية نظرية لا يستهان بها . وقد قامت «الواجهة» واستحال الاتفاق بين « الشيوعيين » واجانب العمل لأخالف واضح في وجهة العمل وفهم دور الانتخابات النقابية والحركة المحلية عامة . ولا شك أن هذا الاختلاف هو نتيجة

لاختلاف « اعيق » من الجين أنه سياسي عام .

ما هو دور العمل الديمقراطي ؟

ليس من قبيل المصنفة ، بالطبع ، أن يتضح الخلاف بصدد معارك تقوم على دور التنظيم الديمقراطي (النقابي) ومهمته . ففسي الكهرياء والجامعة طرح سؤال أساسي واحد : لماذا النقابة ؟ على هذا السؤال كان الجواب العملي لانتهازية الحزب « الشيوعي » الليبرالية ، واضحا على الدوام : النقابة وسيلة وساطة بين اصحاب العمل والعمال . على هذا الجواب ترتب أمور كثيرة : فالوساطة لا تتطلب الضغط المظم وأن كان الضغط هو ما يلزم به بقاء ، لذا فلا ضرورة او حاجة إلى قاعدة نظمية او رقابية قاعدية ، ولا حاجة إلى أساسي تجميع عنده مصالح هذه القاعدة ، أي لا حاجة لبرنامج عمل . والوساطة لا تفترض التعرض لنوع العلاقة السائدة بين العامل وصاحب العمل بل ان مهمة الوساطة هي بالتحديد ارجاع هذه العلاقة إلى ما كانت عليه ، في حال خرق صاحب العمل (أو العامل) للقاعدة القيدية والمصادفة . لذا لم تنشأ النقابات التي يسيطر الحزب « الشيوعي » على قياداتها ، عن القاعدة العامة في العمل النقابي اللبناني : فهذه النقابات ، لاثنا نقابات وساطة ، فقد على رأسها ، أي تقوم على قياداتها فقط أو بصورة أساسية ، فالوحدات النقابية اللامعية غير موجودة ، ومجلس المندوبين شكلية . هذا لا يعني أن المراس المهر يتساوى مع حسين علي حسين ، أو أن المراس الجوارى هو صنو توفيق ابو خليل . فالوضع ليس موضوع أن يكون المراس الأول والمراس الثاني متماثلين ، بينما الآخرين وصوليين عميلي اصحاب عمل . ان الموضوع الحاسم هو موضوع العلاقات المنظمة

السائدة ، وما ينتج عنها من نتائج : عندما يرتكز الاتحاد الوطني إلى العلاقات النسي وصفاها فلا يبعد في شيء أن يكون المراس الجور منافسا : فصلاية موقفه لن تنبع من صلاية ارادته بل من صلاية القاعدة العمالية التي يغاوش أو يضغط ممثلا لها . في المقابل ، ارتكز موقف لجان العمل على تحليل مختلف تمام الاختلاف لدور النقابية ومهامها . فالنقابة أداة تضاللية ترجع في وحدة تنظيمية عناصر متجانسي المصالح إلى حد بعيد ، تمثل النقابة مصالحهم في وجهه اصحاب العمل او السلطة (في وضع الجامعة مثلا) . وإذا كان التمثيل لا يستبعد طبعا المساومة ، فلجان العمل تشدد بصورة أولية على ان المساومة تضعف لجان قوى طبقية واضحة ، تمثل العلاقات السائدة دوما على تنظيماتها . والوساطة من اساليب التفتيت هذه . لذا لا يجدي نفعا أن يتخبط المراس المهر محل حسين علي حسين إذا كانت القاعدة التي يرتكز إليها الأول في قوة قاعدية ذاتي . والقاعدة لا تهبط من السماء ، أو من أي مكان آخر . القاعدة تبنى وتكتب . بالطرح الصحيح للمطالب ، بالبحث عن انسب اشكال التحرك .

لكن مواقف الانتهازية الليبرالية التي يمثلها الحزب « الشيوعي » اللبناني ، تنصرف على أساس مختلفة تمام الاختلاف في أسس الوساطة وما ينتج عنها من فهم وممارسة للعمل النقابي . هذا الفهم وهذه الممارسة ، بدورها ، يرتكزان إلى تحليل سياسي محدد .

خرافة القوى « الوطنية »

ان الممارسة الانتهازية الليبرالية للحزب « الشيوعي » ارتكزت دوما منذ مطلع الستينات على الأقل ، ولا سيما منذ صيف ١٩٦٤ (معركة التجديد لفراد شباب) على اعتبار أساسي لم تحد عنه في أي موقف ، مواقفها . هذا الاعتبار ينظر إلى القوى السياسية اللبنانية الحالية من زاوية تمايزها المظهر والواعي ، فهو يصف قوى الحكم قوى وطنية وقوى غير وطنية . القوى الأولى هي التي ينبغي التصانص معها لمحاربة القوى الثانية . وهذا التعاون

هو العمود الفقري لتحالفات الانتهازية الليبرالية . أين الانتهازية الليبرالية في هذا الموقف ؟ اذا كان التمايز في قوى الحكم أمر لا شك فيه فإن تحليله يؤدي إلى تعيين حدود هذا التمايز . فهو ليس تمايزا في كل الأمور ، وفي كل المواقف والممارسات . ويتحدد أكثر ، ان هذا التمايز لم يتجاوز (ولا يتجاوز) المواقف الوطنية العامة كما تطرحها القوى البورجوازية الصغيرة ورأسماليات الدولة في المنطقه العربية . فهي مواقف عاجزة عن كسب جماهير العمال والفلاحين ، انطلاقا من المواقف بل انها تعثرها في المعركة على أساس المواقف الطبقية لبورجوازية الدولة . وفي لبنان ، جل

ما تستطيعه القوى « الوطنية » الموجودة في الحكم هو أن تحاول اللحاق بمواقف الانظمة العربية « المتقدمة » . اما ما عدا ذلك (وهي حدود لا احد يدعو إلى اهمالها والتعاضد عنها ، ولكن ينبغي أن ينظر إليها كحدود) فلم تقف القوى « الوطنية » يوما موقفا يدل على استعدادها لأن توثب بصورة ضد الاستغلال واشكاله السياسية .

هذه هي القوى التي يعتبرها «الشيوعيون» ، واعتبروها في المارك الأخيرة ، محور تحالفاتهم وتعاونهم الانتخابي .

ولهذا الموقف نتائج اساسية على كل المواقف التي تعترض لها بالتقاش . اذا كان محسور التحالف هو اطراف القوى « الوطنية » فهذا يعني ان لتحل مصالح القوى الوطنية الديمقراطية ، ومحوها وضع الطبقة العمالية اللبنانية ومصالحها ، بالمصالح التي يفرضها التحالف الحاكم على مجمل تطور ونمو المجتمع اللبناني . وهذا يعني أن تتبنى الحركة الوطنية الديمقراطية اساليب عمل القوي « الوطنية » من تقديم اشتراكية وناصرية وشخصيات معدلة ... وهذا ما يحدث فعلا . فحدود الطرح التي يقبل بها « الشيوعيون » ولا يقبلون بغيرها هي تلك التي ترضى عنها قوى الحكم « الوطنية » ، وأبنداداتها في مجالات التحرك العمالي وغيره . من هنا يأتي رفض البرنامج ، ورفض اشكال التنظيم الديمقراطي الحقيقي ، ورفض التحالف مع القوى التي تخوض المعارك على أساس هذين الشعارين .

لا شك أن القيادة الانتهازية الليبرالية تعتبر هذه المواقف « واقعية » . وهذا ولا شك صحيح . ولكن هذه الصيغة هي التي تنتج عن القاييس التي تفرضها العلاقات السياسية الحالية : بهذا النطق « النظامي » حاضي الحزب المارك الانتخابية الأخيرة . بهذا النطق غاوض الحزب في المن غاوض لحد ، وتم ذلك بقاء مع الحزب العملي الاجتماعي (السوري) ، ومع ريمون اده . بهذا النطق جعل الحزب من معركة الشرف معركة وطنية يتوقف عليها مصير « الديمقراطية » في لبنان ، بعد أن كان ذلك الجنباطي قد طالب بحق الورثة النيابية ، من زاوية «النسائية» وبعد أن كان قد غاوض البطريرك المعوضي . ترك معركة مقدم اسلمي لمسلمين انفسهم . هذه المعركة هي التي دميت معركة القوى الوطنية والتقدمية .

وفي السلم الذي بدأ مع اعتبار القوى « الوطنية » حليفاً أساسياً ، ينتهي الحزب « الشيوعي » إلى لتخلي الواضحين استقلال المعارك لفراد شباب) على اعتبار أساسي لم تحد عنه في أي موقف ، مواقفها . هذا الاعتبار ينظر إلى القوى السياسية اللبنانية الحالية من زاوية تمايزها المظهر والواعي ، فهو يصف قوى الحكم قوى وطنية وقوى غير وطنية . القوى الأولى هي التي ينبغي التصانص معها لمحاربة القوى الثانية . وهذا التعاون

هو العمود الفقري لتحالفات الانتهازية الليبرالية . أين الانتهازية الليبرالية في هذا الموقف ؟ اذا كان التمايز في قوى الحكم أمر لا شك فيه فإن تحليله يؤدي إلى تعيين حدود هذا التمايز . فهو ليس تمايزا في كل الأمور ، وفي كل المواقف والممارسات . ويتحدد أكثر ، ان هذا التمايز لم يتجاوز (ولا يتجاوز) المواقف الوطنية العامة كما تطرحها القوى البورجوازية الصغيرة ورأسماليات الدولة في المنطقه العربية . فهي مواقف عاجزة عن كسب جماهير العمال والفلاحين ، انطلاقا من المواقف بل انها تعثرها في المعركة على أساس المواقف الطبقية لبورجوازية الدولة . وفي لبنان ، جل

الكهرياء

رفض التنظيم القاعدي الديمقراطي



بعض أعضاء نقابة الكهرياء وبيدوينهم أحد « الشيوعيين » .

أسفرت انتخابات هينة مجلس مندوبي الكهرياء التي جرت منذ ثلاثه أسابيع عن فوز مرشح الإدارة وهسل مرشح لجان العمل النقابي ومرشح « الشيوعيين » . ويقدر ما كانت هذه النتيجة مفاجئة « للشيوعيين » كانت متوقعة من اللجان . فما هي العوامل التي أدت إلى تصحيح الجبهة بوجه الإدارة وتأمين فوز مرشحها ؟ أي طرف تقع عليه المسؤولية : لجان العمل أم « الشيوعيين » ؟ ما هي مضاعفات هذه النتيجة على العمل المقبل ؟

● مفهوم وممارستان متناقضتان للعمل النقابي :

في تحليلها لازمة العمل النقابي في مصلحة الكهرياء اكدت اللجان عمل أن أي عمل جدي وينتج على المدى البعيد لا بد أن ينطلق من القاعدة مباشرة أي من العمال والمستفيدين ، ويرسخ ويثبت من خلال عملية التوعيب والمطالعة في لجان العمل النقابي . وأن لا خلاص من انتهازية المجالس التنفيذية السائدة . هكذا انقلب التحريك إلى خط مستمر وتحول البذرة « الشيوعية » المغيرة للوضع إلى جزء منه مكسرة لاستمراره ... لقد استطاع البعض منهم منذ ثلاث سنوات التمسك إلى المجلس التنفيذي واحتلال مواقع رئيسية فيه بالتعاون والتحالف مع التقدميين الاشتراكيين . فهاذا كانت النتيجة ؟

— بعد ممارسة عشرات السنوات في قطاع الكهرياء لم يطرحوا أي برنامج عمل . — لم يشككوا وحدات عمالية في القاعده بل اكتفوا بالعمل القوي وسياسة التفاهم والضغط على الإدارة .

— لم يعملوا النظام الداخلي غير الديمقراطي للنقابة بوجهة ديمقراطية .. فالوحدة الانتخابية للمجلس التنفيذي بقيت المصلحة بدل اللانحة الوحيدة . وبقي مجلس المندوبين دون صلاحيات فعلية : (كالسزام المجلس التنفيذي بمقرراته ، ونزع الثقة عنه) . طالما أن «الشيوعيين» وحلفاءهم في القيادة فلماذا الرقابة العمالية ؟ ! لن ينتج عنها ، فسي زعيمهم ، سوى التثويش والزيادة والتخريب !!

— كسروا من موقع القيادة النقابية التحرك العمالي الذي حصل مع اضطراب ١٩٦٨ بحجة عدم ازعاج الأجنبي الحليف في الحكم (انظر كراس « ٢٥ عاما من نضال الحزب الشيوعي » ص ١٤١-١٤٢) وتنفيذا طلب الجهاز المعروف ! — دخلوا في تحالفات مشبوهة مع بعض رؤوس الاقطاع النقابي ممن سرقوا أموال المساكين الشيعية للعمال وغيرهم من اذبال الإدارة . بهذه البساطة انقلبت النزعة الإصلاحية إلى الانحطاط والتخريب وكان ثمنها غاليا : سقوط أبرز وجوه التقدميين

بالتأكيد إلى الظفر ببقية مجلس القديسين أي الرئاسة وإمانة السر . وذلك تبيان جدية أعمال مجلس القديسين ودوره الفعالي في الرقابة على المجلس التنفيذي . فباتت مباشرة سلسلة اجتماعات بين الطرفين طرح خلالها مندوبو اللجان برنامج عملهم في مجلس القديسين ، كان جواب « الشيوعيين » واصدقهم سريرا وطوبيا : نحن متفقون على كل شيء ولكن ما بينها هو ترشيح عناصر « معدلة » لا يضع المجلس التنفيذي (عميل الإدارة) القديسو عليها بل يوافق على التصانص معها لذلك نرى أن يكون المرشحان من كتلتنا وليس من لجان العمل النقابي ! وتقدموا أسماء حبيب ابو مارون ، الطيب الفكر ، للرئاسة ، وزكريا حكيم لمانة السر .

● كيف تمت الانتفاضة الأخيرة ؟ — انطلقت لجان العمل في تحليلها الوضع النقابي المباني من ضرورة التحالف مع « الشيوعيين » بوجه قوى الإدارة والقطاع النقابي ، شرط أن يشكل هذا التحالف خطوة ولو جزئية إلى الالام باتجاه تجاوز المواقف والممارسات الانتهازية ، لا أن يكون على الإطلاق أن يقدم على تحالف مع « الشيوعيين » يؤدي إلى الجور لشبكة علاقاتهم واعتباراتهم المرغوبة ، كان جواب اللجان : أن حبيب ابو مارون وزكريا حكيم قد جريا من خلال عملها في مجلس القديسين السابق ولدى اللجان انتخابات أساسية حولها ولا يمكن بالتالي دعمها ، ولكن اللجان في نفس الوقت مستعدة للتصانص ودعم أي مرشح « شيوعي » « للشيوعيين » فاللجان تطلب بدعم مرشحي لجان العمل النقابي ، ولكن « الشيوعيين » أصروا على استبعاد ترشيح أي عنصر من لجان العمل واكدوا بأنهم ملتزمون نهائيا جانب حبيب ابو مارون وزكريا حكيم .

— طرحت اللجان منذ صيغة جديدة : عقد اجتماع عام لجميع مندوبي اللجان ومندوبي « الشيوعيين » واصدقهم في مجلس القديسين ، يصوت فيه على أسماء اليمين يريدون هذا الاجتماع ايجاد أن يخوض معركة رئاسة وإمانة سر مجلس القديسين بها . ولكن لم يكن حظ هذا الاقتراح بأفضل من سابقه .

— برر « الشيوعيين » موقفهم بأن حبيب ابو مارون بالرغم من كل الانتباه التي تقال فيه ، لديه حظ بالنجاح أكثر من أي مرشح اخر « شيوعي » كان أم كان من لجان العمل . فالواقع أن دعمه موسى ناصر رئيس المجلس التنفيذي للنقابة ، ولديه صلات وعلاقات شخصية واسعة . اما بالنسبة لزكريا حكيم مرشحهم لمانة السر فبراهيم أنه « انسان نظيم » يسير وفق توجيهاتهم . كان رد اللجان واضحا : أن حبيب ابو مارون تواطأ منذ اشهر قليلة مع المجلس التنفيذي في تزييف النظام الداخلي للمجلس من مضمونه الديمقراطي ، وهو رغم كل المطالبات والاحتجاج لم يطن بتعديل المجلس التنفيذي غير الشرعي . اما المجلس الذي وعد به من موسى ناصر رئيس القديسين التنفيذي وعميل الإدارة الأول فهو يشهد بركه علاقات الاستفهام والتهام بالوجه

له ! فيما يتعلق بزكريا حكيم (ناصري) بالرغم من « طيبته وثقافته بده » انه محدود الاكثات ولا يتوقع منه أي دور فعال وذلك انطلاقا من تجربته السابقة عندما كان أميناً للسر فسي مجلس القديسين السابق .

عند هذا الحد كان « الشيوعيون » يتفقون عن القفاش متشبين بغرض الحركة بأبو مارون وحكيم ، مطالبين اللجان بأن تدعمهما دون قيد أو شرط باعتبار أن فوزهما مؤكدا سواء بدعم اللجان أو بدونها . ثم تطصروا تعديل من أصل ٦٢ عضوا يشكرون مجلس

الجماهير الانتخابية

التحاي عن البرنامج لاستقطاب الجماهير الوسطية



بعض أعضاء نقابة الكهرباء ويبدو بينهم أحد « الشيوعيين » ..

في سياق التحضير لعملية الانتخابات الاتحاد في الجامعة اللبنانية يستطيع كل من تابع هذه العملية عن قرب أن يميز بين اتجاهات عديدة كانت ولا تزال تطبع تحركات الطلاب بطابعها التقليدي (الانتخابات الطائفية التي قام بها اليمين الطلابي من تحالف بين الوعي والناصرين والاستقطابات المصلحية الضيقة التي لهت وراءها الوسط الطلابي المثل بالحزب « الشيوعي » اللبناني) هذه الاتجاهات لم تعهد على واقع الحركة الطلابية حتى ولم تمرها أي انتباه إلا بمقدار ما تعمل على إبراز مصالحها الخاصة على حساب المصلحة الواحدة للطلاب الجامعة اللبنانية .

من اعتبار التقسيم الطائفي (وحي - ناصريون) إلى المحلي العشائري ، المرتكز في عملية وصول الأشخاص « القادة » إلى سدة المراكز النيابية ، إلى اعتماد الواقع الشبكت للكتابات لتزوير أشخاص بتحاليف انتهازية كيما تيسر إلى مؤتمر الاتحاد (تحالفات الوسط الطلابي من شيوعيين وتعيين اشتراكيين ووصوليين) إلى المحاولات الجامعة لثبات أخرى للخروج من عزلتهم السياسية والقبالية لم يروا بدا من النخول في الجسم الطلابي بنوب يساري فضفاضة ، بل دعاء كل أنواع العمل التقني وغيره (القوميين السوريين) . حل غلبه بمصعد المقد يطم على صدر الحركة الطلابية في الجامعة اللبنانية يبقيا رهينة تواجدها وتفتاتها ، أو يتناسى في بعض هذه مصلحة الحركة الطلابية الواحدة في نضال واضح طويل من أجل مطالبتها المشتركة .

ان هذا كله لا يعني ان على الفئات الطلابية التي تشل نفسها طريقا آخر يعتمد المشاركة الواسعة من الحركة الطلابية ، ويرتكز على مصالحها الاساسية الواحدة ، ان تعود الى الطليعة وتفتح بما اسبق عليها من نعم ! بل بالمعنى من ذلك فقد أثبتت الحركة الطلابية نفسها واضحا وأوليا لبرنامج عمل دعيت على أساسها « لجان العمل الطلابي » وقطعت الطريق في بعض الكليات على التحالفات الواسعة التي أقيم بوجهها من قبل اليمين الطلابي من جهة والوسط الطلابي من جهة أخرى .

ان ما سنحاول تبينه في هذه المقالة من خلال عرض وتحليل ما جرى هذه السنة في الجامعة اللبنانية لتفصيل بعضا صورة واضحة عن هذا الجبل الغليظ !

١ - التحضير للانتخابات

لقد بدأ التحضير للانتخابات بتداعي القوى السياسية التقليدية التي تحكمينفصالات الحركة الطلابية إلى الإبداع للتفاف على لجنة شرف على الانتخابات . ولقد خضت هذه الاجتماعات دون علم الحركة الطلابية أطراف اليمين وأطراف الوسط الذين واقفوا على شكل هذه اللجنة القوية ! فإذرت « لجان العمل الطلابي » على صعيد الجامعة التي طرح المستشار الديمقراطي للمعركة بموقفه الجليد الدور أمام الطلاب وأطرافهم دورهم في

عملية الانتخابات بطرح صيغ « اللجان الخفية » للانتراف على الانتخابات . ولم تكن الاطراف المختلفة من فوق (الوسط واليمين) بقدرة على الموقف امام هذا المطلب فكان ان احدث رأسها خضوعا له وسأيرته حتى لا يقال انها رفضت الإنثال للمعارض التي وقها الطلاب مطالين به .

ان هذا ان دل على شيء فأنها يدل على رفض الحركة الطلابية لكل أشكال الوصاية التي حاول الوسط واليمين فرضها عليها والتي كانت مقدمة لخطوات لاحقة تحقق تكريس هذه الوصاية . وكان هذا نجاح اولي حققتنه الحركة الطلابية في الافلا تبين شبك التعقير لصالحها وأبقاها حبيسة الصراعاتالتقليدية المسالفة .

٢ - التحالفات قبل وضمن المعركة الانتخابية

إذا كان التحالف بروطوا بشروط القوي السياسية التي يعضها فاتمه باخذ معناه الفعلي من خلال طرحه لبرنامج عمل يكون على أساسه مسؤولا أمام الحركة الطلابية كما انه يجب ان يربط بطريقة المرحلة التي يتم فيها لا ان يبر فوقها عبر مصالح انتهازية ضيقة ولا عبر « تنظييات » (وهو لفظ شائع) تقوم على المصوبية والمهشيرة ولا على انتماءات طائفية وعشائرية تضرب بنسبنا أي نضال يزع الطلاب القيام به لانها تضرب

الاسس التي يجب ان يقوم عليها هذا النضال . من هنا كانت الضرورة ملحة لتعيين القوى التي يجمعها برنامج عمل حد أدنى للعمل المشترك وتمييزها حسب توجهاتها وأرباطاتها السياسية والقبالية ووضع برامجها ضمن الظروف السياسية الذي تنطلق منه ! لذا توجهت « لجان العمل الطلابي » بنشرتها الدورية الى الطلاب تطرح برنامجها النقابي بتعيين نقاطه الأساسية ضمن نظرتها الشاملة لدور

اما التحالف الوحيد الذي خرج من المعارضة التقليدية التي غطت مساحة النضال فهو الذي تم بين طلاب منظمة الاشتراكيين اللبنانيين لبنان الاشتراكي وطلاب حزبي الممثل الاشتراكي والبعث الاشتراكي وكانت صوت الجامعة تصل مواقفه الى الطلاب . الا ان ظاهرة برزت خلال المعركة في أكثر الكليات وهي ترشيح لوائح من المستقلين إلى انتخابات الاتحاد والتي كان سببها وقوف هؤلاء ضد « تفكك اليسار » دون ان يوا منطق بعض الفئات « اليسارية » وشروطها للتحالف . ويذعن من الوسط الطلابي لنقطة مواقفه الانتهازية تم ترشيح هؤلاء المستقلين مع توير عناصر من هذا الوسط !

ولقد وضع الطلاب المستقلون أمام خبايرين :

١ - اما الاطلاع على مواقف كل القوى « التقدمية » وتبين من عارض منها وحدة « اليسار » على برنامج عمل وعلى صعيد الجامعة وتحديد موقعها من المسؤولين عن ضرب المصلحة الطلابية الواحدة . وهذا ما نجح به عناصر كثيرة من المستقلين .

٢ - واما رفض الموقف الصحيح الذي يتنص بعد تعيين الفئات الوقوف في وجهه واستمهاده ، مما أدى الى ارتداء هذه الفئات في احضان « الوسط الطلابي » ومسايرة منهقة الموصولي الذي حكم عملية التحالف . ومن هنا اضحت شعارات هذه الفئات حول « وحدة اليسار » في « كل الجامعة » - برنامج عمل - الخ ... جبالا فقت مضموها الفعلي . مما سمح للوسط الطلابي استغلالها ضمن رؤيته الضيقة للمعركة الانتخابية .

وهكذا فان الانقلاب على وصاية القوى الانتهازية في معركة اللجان لم يستمر بشكل كاف في الحركة الانتخابية ، فمادت تلكالقوى بيمينها ووسطها الى لجم الحركة الطلابية بنقطةها الطائفي العشائري ، أو المصلحي الضيق .

ولقد اتى سير المعركة الانتخابية منسجما مع هذه الخطوط الثلاثة التي حكمتالتحالفات . ولقد انتقل تحالف الوحي - مع الناصريين - الى ترجمة عملية أدى بهم الى اكتساح الموقف ولم يكن هذا الانتصار مستغنيا في ظل واقع راهن تعيشه الحركة الطلابية . ولقد ترجعطلاب الوسط تحالفهم بانقائهم الى مواقع « الوحي والناصرين » في بعض الصفوف التي لا وجود للوائحهم فيها : عند احاساسهم بأن « لجان العمل الطلابي » سفوز ، بجعة ان الوحي والناصرين هم من الفئات التقدمية التي لا فني منها .

٣ - النتائج ..

اما النتائج فلم نات اقل انسجاما من سير المعركة فاكتمش اليمين الموقف وكانت ضربة جديدة توجه الى الحركة الطلابية ، وهزل ستكون مقدمة لضربة قاضية بقاء تحالف مستقبلي بين اليمين والوسط ؟

ان هذه النتيجة أقت تؤكد ان النقائص بين المصلحة الطلابية المشتركة وبين ممثلي الطلاب قد زاد عمقا واسعا خاصة وان هذه الفئات لم تتوان عن استعمال كسل الوسائل تنفيذ ولا يفتي ان التحالف السياسي قد امتد على الصعيد الطلابي .

اما الناصريون فقد اتسبت مواقفهمبالوصولية المصغرة فهم لم يفتأوا التحالف مع الوحي في بعض السنوات ، والوسط في البعضالأخرى ، والتزول منفردين في أماكن ثالثة . ولم تكن لهم بالطبع برامج عمل .

اعمل مستخدما للدعاية في وكالة طبية . وينحصر عملي على توزيع نماذج طبية مجانية على أعضاء الجسم الطبي وأظهار مميزات هذا الصنف أو ذاك من حيث تركيبها وأسعارها . وتلعب علاقاتي الشخصية دورا مهما ، وكذلك اقتناع الإطباء بعد تجربة الدواء ، في ترويج أصناف الدواء .

حصلت على هذه الوظيفة بالصدفة . فقد رجعت الى لبنان بعد عام ١٩٦٧ عقب انتهائي من امحانات « القوجبية » وكانت لي كما للتكرين غيري ملذا تحنني به هربا من عمق برامج البكالوريا وتعتيداتها . عندها رحت أبحث عن عمل بعد ان سمعت على عدم تعاطي مهنة التدريس بعد تجربة مبررة في أحد تكاكين العلم وهي لخصامة عددا (تثير القصد) .

وبالصدفة أخبرني صديق قديم عن حاجة وكالة الأدوية التي يعمل فيها الى موظف يقوم بمهمة ترويج أصنافها . ودون أي تردد أو استفسار عن الراتب الذي سأتقاضاه أو مدة ساعات العمل انتهزت الفرصة الذهبية . فقد كان الحصول على عمل من أصعب الأشياء بعد تكة حزيران ١٩٦٧ .

بأشرت العمل على أساس تجربة محتها ١٥ يوما ، وبعد نجاحي وقعت عقدا محته ثلاث سنوات لم تنته بعد ويراتب شهري قدره ٢٥٠ ليرة ، يضاف اليها ٢٥ ليرة بدل تنقلات داخل العاصمة . (تتراوح الاجور في الوكالات عامة بين ٣٠٠ و ١٤٠٠ ليرة دون تعويض المائلة والتنقلات) .

نقص الوكالة التي اعمل فيها فردا واحدا يوزع نشاطاته على الكثير من المشاريع وخصوصا تجارة البقالة التي تدر له ارباها طائلة . ويمل في الشركة ١٤ موظفا بينهم اثنت ولكور بينهم موظفان فلسطينيان . وموظف سوري . والحقيقة ان الموظفين « الأجانب » ومعظمهم مسن السوريين والفلسطينيين ، يجهدون في العمل أكثر من غيرهم لشعورهم بانكائيتهم صرهم في طرفة عين ، وذلك حتى لو بدا وكان بارومتر الرواتب متساو فيما بينهم . محاسب الشركة الفلسطيني ملا يدوم دون انقطاع ، ما خلا ساعة الطعام ، من الساعة ٦ صباحا حتى ٦ مساء ، وذلك بخلاف بقية الموظفين الذين يعملون ٨ ساعات فقط .

تنقش الفتيات روابات اقل من رواتب الرجال (هناك ٣ فتيات) على الرغم من حد بوجود نورق في العمل . ويتكاد الوحي السياسي ان يكون منغما بين الموظفين : من ناصري بالورثة الى غير جبال (من بمسده الطوفان) الى مؤيد لأحدى فصائل المقاومة (فتح) وغير قادر على النفاذ عن التزامه السياسي بها . كثيرا ما كنا نناقش في الأمور السياسية الى أن علم الأخير صاحب الوكالة بهذه الظاهرة الغريبة عجزها وهذر من تكرارها ! .

تقاد الخدمات التي اتجزها ان تكون سفرة خفيف يمكنني تأمين العيش لي ولعائلتي المكونة من ٦ أشخاص - شقيقي الأكبر يقضي مشل راتبه - ومعظم ما أقبض يتلأسي في مصروفات تخص العمل : الانقاة ولا حيلة لي بها . كثيرا ما استدين من الوكالة على الماشي لاني في عجز مالي مستمر . فطبيعة المهنة التي

شهادة مستخدم في وكالة أدوية

— الاجور المنخفضة مقابل ارباح الاحتكار الطائلة —

— أصحاب الوكالات يبتكرون اساليب « حديثة » لتهرب من زيادة الـ ٤ بالمائة ..

— النقابة تتجاهل حقوق العمال المسروقة وتتحول الى ناد لاقامة الحفلات ..

— استقلال « خاص » للعمال الفلسطينيين والسوريين ..

الـ ٤٪ الإضافية على الراتب التي اقترنها الدولة ولكته سجلها في حساباته على المشكل التالي :

المأشى الاصلي :
٢٥٠ ليرة راتب شهري
١٠ ليرات غلام معيشة
٢٥ ليرة بدل تنقلات شهرية مقطوعة .

المأشى الجديد :
٢٥٠ ليرة بقيت كما كانت
١٥ ليرة بدل تنقلات بدل ٢٥ ليرة .

انقطاعا نفرض ان أجود بظهر لائق كوني تعامل مع جسم طبي لم يالسف اعضاؤه ذو الأصول البرجوازية التعامل مع عابسة الشعب فكيف بموظف الدعاية وهو صورة عن وضع وكلفه . من هنا قربت علي وهلى زملائي ان نظارد بوضحة الآراء بطارنا في ذلك الجدير نفسه .

ولم يكف رب العمل شراسته في استغلالنا نقد لجأ الى سرقتنا ولكن هذه المرة (على مينك يا ناجر) . إذ حررنا فعليا من زيادة

أضراب عمال ومستخدمي فندق فينيسيا :

● الادارة تعود لتنفيذ قانون توزيع النسب الصادر سنة ١٩٥١ لثشق الاضرابواثقاله .

● نجيب صالحة يستغل الاضراب ليفتح المعركة على خليل صحنواي رئيس مجلس الادارة الحالي .

● الياس الهر رئيس نقابة مستخدمي المطاعم والمقاهي يبارك خطوة الادارة ليكون له موطني قدم بين عمال فينيسيا .

في فندق « فينيسيا » اخدموسسات قطاع الخدمات في لبنان ، حيث تتميز العلاقة بين العمال وارباب العمل من ناحية باستغلال العمال واستخداممقوة عملهم لاراكاة الارباح ، واخضاع اجورهم لنسبةالارباحالتي تحقق من ناحية ثانية . وبعد سلسلة من الوعودوالمآطلات التي لم تسفر الا عن رفض الادارة لحقوق العمالومطالبهم ، نفذ هؤلاء نههار الاثنين بتاريخ ١٨-١٩٧١وعددهم حوالي ٤٥٠ عاملا من اصل ٥٠٠ عامل مصممينعلى عدم التراجع والاستمرار بالاضراب حتى تتحقق مطالبهموامها الشهر الثالث عشر وزيادة الاجور .

كيف بدأ الاضراب وما هي اسبابه ؟

لم تنف الادارة بما تراكبه من ارباح وبساتمارسه من استغلال للعمال وتصرف كيني بقوة عملهم بل عمدت منذ سنوات الى سرقةقسم من اجورهم . حصل هذا بالتواطؤ مع المراء والموظفين المستقلين للادارة . فمن المعروف ان اجور العمال هي مجموع نسبة ١٥ بالمائة تصاف على فاتورة زبائن الفندق ، تقسم بشكل متساو حسب الحصص المقررة لكل منهم وفق طبيعة عمله . اكتشف العمالالإعياب الادارة ورفضوا شكوى السي وزارة العمل والشؤون بعد ان تبين ان المبلغالمسروق يبلغ ثمانين ألف ليرة . وبعد مساووسسات ومفاوضات حصل اتفاق تدفع بوجبه الادارةلعمال مبلغ اربعين ألف ليرة فقط وبقي المباتي في « الذمة الواسعة » . وحتى لا تدفع كامل المبلغ لجبات الى بدعة انشاء « صندوق اعانات » يوضع فيه مبلغ عشرين ألف ليرةويوزع الباقي على العمال . هذا ما حصل فعلا علما بان الصندوق لم يستفد منه حتىالآن الا من كان من المخطوفين والمقرين لآزام الادارة .

— البقية على الصفحة ١٥ —

١٠ ليرات اضافة الى غلام المعيشة . هكذا ، بقي المأشى على حاله وسرقت الشركة زيادة غلام المعيشة . وهناك نموذج واقعي من مقدار المريح الذي يحققه اصحاب وكالات الأدوية من خلال مثال هي :

منذ مدة شاركت وكالنا في مناقصة اجرتها وزارة الصحة العامة واشترك فيها طائفة من الوكالات وكان الموضوع : دواء يعالج الاسهال (شراب) .

طرحت وكالنا الدواء بسعر مفر جدا ٩٠ ق.ل. وعلى الرغم من ذلك فانها لم تنجح في المناقصة بسبب مزاحمة وكالة اخرى مرضست نفس التركيب ولكن بسعر منخفض اكثر . ان ضاعة ونقصية الحدث تكبر أكثر اذا عرفنا ان نفس الدواء يباع في الصيدليات بسعر ٩٠ ق.ل. ينضع لنا من خلال ذلك مقدار الاستغلال الذي يمتاينه المعززون في عملية احتكار الأدوية وبالتالي مقدار الارباح التي تسرقها الوكالات من جراء هذا الاحتكار .

كان يعمل في الشركة موظفان احدهما فلسطيني والاخر لبناني لم يرتفع معاش احدهما عن ١٨٠ ليرة خلال ٦ سنوات مع العلم ان اصغرهما في سن الـ ٢٧ . جميعتهما المصيبة نظائيا بزيادة الراتب عن طريق احتجاج خطي اشتركا في صياغته . وكانت النتيجة ان احدث رب العمل على الاسلوب التهديسي في مخاطبته وتفاوض عن النظر في المشكلة ورغم تكرار الشكوى . أخيرا اضطررا بمقايمة العمل مع زيادة في الراتب والا فالصراع مع القويوي .

لم يتضامن الموظفون علما معها (فلا تظال المرسى رقابهم) لكن رب العمل ارسل في طلي الى مكتبه واتهمني بتخريضها ضده فكان ان صارحته قائلا قلت لهما ان قاتسون العمل هو دائما مع القوى ، مع رب العمل ، لان الحقيقة دائما بجانبه لا هي رأسه وانفردت شخاء عن اقسامة صغراوية .

بعد ايام عين مكتبنا موظفين جديدين ضاربيا مرضى الحائط بمقايمة في القويوي . يبلغ اصغر الموظفين الجديدين الـ ١٦ والثاني ٢١ سنة براتب ١٠٠ ليرة للول و ١٨٠ ليرة الثاني وبهذا يكون قد امن رها شهريا بمقداره ٨٠ ليرة .

كلما طائنا بزيادة الراتب يدعي ان الجورود لا يسمح بذلك وفي بداية كل عام يدعوننا الى اجتماع يعضنا فيه تعلمات انتقاضي المبيع (دون ان يطلعنا على الأرقام) في محاولة منه لفتح الطريق امامنا اذا كانت هناك أية نية للمطالبة بالزيادة .. ويقول ان نقفه بنا هي وقود استمرارنا في العمل ويتناسى ان راساله المتراكم هو من قوة علينا فالتفة تبقى موجودة ما دام قادرا على امتصاص الدماء من شراييننا .

ان عدد موظفي الوكالات الصحية يقارب حوالي ٢٠٠٠ موظفا بميلون ١٥٠٠٠ شخص . وهناك نقابة للموظفين - تضم ٥٠٠ موظف - وليس لها أي تأثير إذ يقصر دورها على اجتماعات التسلية التي تقيها مساء كل اثنين . ويسيطر على مجلس النقابة هذه كبار الموظفين لدى كبرى الوكالات (وكالة ابو فضل مثلا) ومعظمهم اطباء يطمعون الطريق على أي عمل جدي لارتباطهم بالوكالات .

ان الصعوبة الاساسية التي تقف في وجه نضالنا المشترك فيسبيل كسب حقوقنا تعود في تقديري الى طبيعة اوضاعنا فنحن لا نبقي في مكتبتنا صياحا سوى نصف ساعي على الأكثر نقوم خلالها بتسليم تقاريرنا ونستلم عينات الأدوية الحائية من المستودع ، فالحقيقة كل منا بتصرف هذه الأمور لا يسمح له بالانقبات الى أي شأن آخر ، وإذا فعل فان ذلك يحدث على عجل ولا نعود نجتمع الا في صباح اليوم التالي .

دراسة أوليّة عن الضد

الحركات السياسيّة للبورجوازيّة

وهيئة الإبريالية ، وقوة أفكار واحتياطي الاشتراكية .

ان أفراد برجوازيّنا الصغيرة ، عند دخولهم المعرك السياسي ، يجدون أمامهم اختيارين : أما الأحزاب والحركات البرجوازية الليبرالية الوطنية ، ولما أحزاب الكادحين المظلة بالحزب الشيوعي عموماً . . . ويتناساهم تلك الحركات يصيغونها بطابعهم ، مؤثرين على ممارساتها ونظورها . ان جباهير البرجوازية الصغيرة تتجاوز بسرعة الأحزاب الليبرالية البرجوازية ، « الموسية » والتي إما تسلوب عاجلاً أم آجلاً في النظام الرأسمالي ، أو تقف أبوابها « احتجلاً » كما حدث عدة مرات للحزب الوطني الديمقراطي في العراق وأحزاب الإبريانيين الحديثة .

فإذا استطاعت أحزاب الكادحين ان تتصد النضال الوطني حسب برنامج نوري يشمل مرحلتي الثورة في عملية مستمرة ، وان تقوم بنفسها الثورة الوطنية والقومية ، بداية تلك العملية ، فإنها تستطيع ان احتواء جماهير البرجوازية الصغيرة داخلها ، وتربط مصيرها نهائياً بالثبوتات الكادحة . لقد جرت هذه التجربة في الصين وفيتنام وكوريا ، حيث قامت الأحزاب الشيوعية بقيادة النضال القومي ، وسارت نحو الاشتراكية .

وحين تعجز الأحزاب المالية عن تصد الفضل ، أي عندما تسحب نفسها بعيداً من أهم ساحات الصراع ، لصحة بورجوازية وطنية متهاة ، تبدأ البرجوازية الصغيرة بتشكيل أحزابها الخاصة ، ذات الطابع القومي ، طارحة نفسها برنامجاً مطعومة بالأهداف والمثل العليا للشعب ، إنما مستبعدة التحليل العلمي الواضح بشعارات رنانة وغامضة .

لقد تمت الحركات القومية البرجوازية الصغيرة على أخطاء الأحزاب الشيوعية ، وولدت جيبها في الإبريانيات والخمسينيات (البعث ، القوميون العرب ، الضباط الأحرار المصريون ، الضباط الأحرار العراقيون ، جبهة التحرير الوطني الجزائرية ، الاتحاد الوطني للقوى الشعبية ، الجبهة القومية في الجنوب اليمني ... الخ .) وما نحن نراها تعطي الحكم في أغلب البلدان العربية اليوم .

ب - المرحلة الأولى في الحكم

تأتي أغلب قطاعات البرجوازية الصغيرة الى الحكم عن طريق الجيش ، وفي أحوال معينة عن طريق ثورة شعبية ضد الاحتلال الأجنبي كما في الجزائر والجنوب اليمني .

ان برنامج البرجوازية الصغيرة في الحكم ، لا يتخطى في البداية الإصلاحات البرجوازية الوطنية فالإيديولوجية البرجوازية الوطنية هي السائدة في مرحلة التحرر الوطنية ، رغم ضعف طبقتها اقتصادياً . ان كلا من عبد الناصر وعبد الكريم قاسم قد اعتمد بعدد انقلابه على البرجوازية الوطنية بوضوح وأضاحها جهاز الدولة لصحة تطورها (القروض ، الإغفاء من الضرائب ، التعريف أو التمييز للشركات الأجنبية ومنع الإضرابات المالية) ، وان قسماً من الكتلة الحاكمة تندمج بالبرجوازية الوطنية .

الكتل البرجوازية الصغيرة الحاكمة في العالم العربي ، الدينية منها و « السارية » ومخالفاتها المؤقتة (مع الاستعمار أو مع الشيوعيين والمسلح الاشتراكي) هو ببساطة : الحقاء في الحكم وتوطيد النظام الأبوي البرجوازي الجديد ، أي هيمنة تلك الكتلة البرجوازية الصغيرة على المراكز الرئيسية في المجتمع بصراحة من برغباتها ، أي في الواقع استنساخها في الحكم سنة بعد سنة أخرى وشهراً بعد شهر . وقد بلغ الأمر بالبعث

و مع مرور الزمن ، تنقوى الجماعة الحاكمة اقتصادياً عن طريق جهاز الدولة وهيمنتها عليه ، وتبدأ بمحاولة إغامة حزبها الخاص ، إذا لم يكن لديها ذلك الحزب (حتى عبد الكريم قاسم حاول ذلك) ، كقوة سياسية مستقلة عن البرجوازية الوطنية ، والتي تكون في تلك الفترة قد أظهرت عجزها عن القيام بمهمات التصنيع والتطور الاقتصادي الذي يتطلبه البلد ونطمح إليه الجماعة الحاكمة .

لقد واجه نظام عبد الناصر قوى الاستعمار في ظرف غياب خطر حركة الكادحين ، واكتسب حكمه طابعاً معادياً للاستعمار بصلاصة وتقديراً ، وفيما بعد وجه ضربة جديدة للبرجوازية المحلية نفسها . لكن نظام عبد القاصر في سوريا بعد الوحدة وعلى النطاق العربي عموماً ، بدأ يواجه نهوضاً لحركة الكادحين ونمواً للحركة الشيوعية في العراق ، فانخذ صفة العداء للشيوعية . لقد وجد عبد الناصر الإصلاح الزراعي في منطقة الجزيرة السورية لصحة آل الباور الذين تصاون معهم ضد قاسم .

وتجيب الإشارة هنا الى جانب آخر هام يتعلق بتطور الحركات البرجوازية المستقلة ، ففي الدول التي يكون فيها دور الحركات الثورية للكادحين ضعيفاً ، كعصر وسوريا ، فإن هذه الحركات تلعب أدواراً ثورية بارزة ، وتستمر شخصتها الثورية زمنياً أطول . لكن في الدول التي تنمو فيها حركات قوية للطبقة العاملة ، كالعراق ، فإنها تدخل في صراع مع الحركات البرجوازية الصغيرة ، وينتهي بالكتساح تلك الحركات صفات رجعية في وقت مبكر .

لقد حدث في العراق انقسام البرجوازية الصغيرة على أساس قومي ظاهرياً . . وفي مجال صراع الكتل القومية ضد البرجوازية الصغيرة العراقية في الحكم ، المسندة بشكل رئيسي من قبل الحزب الشيوعي العراقي الجباهيري ، فإن الكتل القومية قد انحدرت للتماون مع جميع القوى الرجعية القديمة ومع الاحتكاكات الخطية ، وأصبح طابعها مشابهاً للحزب القومي السوري . وهذا انعكاس لسرعة التي جرى فيها التباين والاستقطاب الاجتماعي في العراق بالنسبة للدول العربية الأخرى .

ان تقاسم المشترك الأعظم لكل سياسات الكتل البرجوازية الصغيرة الحاكمة في العالم العربي ، الدينية منها و « السارية » ومخالفاتها المؤقتة (مع الاستعمار أو مع الشيوعيين والمسلح الاشتراكي) هو ببساطة : الحقاء في الحكم وتوطيد النظام الأبوي البرجوازي الجديد ، أي هيمنة تلك الكتلة البرجوازية الصغيرة على المراكز الرئيسية في المجتمع بصراحة من برغباتها ، أي في الواقع استنساخها في الحكم سنة بعد سنة أخرى وشهراً بعد شهر . وقد بلغ الأمر بالبعث



مشال عارف



عبد الرحمن عارف

الوسط في المدن

الصفيرة في العراق

الملاح الرئيسية لنظام البرجوازية الصغيرة

أ - الطبقة الجديدة - نظام

رأسمالية الدولة كمرحلة أولى لخلق طبقة برجوازية محلية قوية في مجرى تثبيت القوى الجديدة لنفسها في الحكم ، وازدياد تمركزها ككتلة ، تبدأ بالحصول تدريجياً أو بشكل « ثوري » على قاعدة اقتصادية ، وتحول الدولة ليس فقط الى أداة سيطرة سياسية وإنما أيضاً الى مصدر للسلطة الاقتصادية . وهكذا فبدلاً من ان تكون الدولة انعكاساً مباشراً لمعاملات اتناج قائمة في المجتمع ، فإنها تخلق علاقات اتناج جديدة لم تكن موجودة أصلاً .

من جهة ، يجري احتلال جهاز الدولة كله من قبل اتباع السلطة الجديدة ، وتوسع هذا الجهاز بنشاط بالغ ، ومن جهة أخرى يتم تأميم المصالح الرئيسية ، الصناعية والتجارية والخدمات ، وتركيز النشاط الاقتصادي في يد الدولة خدمة لهذه الكتلة من البيروقراطيين العسكريين والجنبيين .

وفي مجرى هذه العملية يجري تصفية نفوذ القطاعات البرجوازية الوطنية الأخرى لصحة الدولة ، وقيام نظام يمتد على رأسمالية الدولة ، أحياناً يبقيا الاحتكار الأجنبي نفسه ومتعايشاً معه .

ولكن هذا النظام هو نظام مؤقت وانتقالي . . ان سيطرة الدولة في مرحلة انتقالية لنقل وتجميع رأس المال وراكم الاقتصاد الى مرتبة برجوازية جديدة تنبثق من الكتلة الحاكمة ، ويرتبط معها عضويًا

(عالياً ، سياسياً ، مشاركة . .) . ان هذه العملية التاريخية تستغرق عدة سنوات ، وتجرى على مرحلتين بشكل حتمي ، بوعي أو بدون وعي الفئات التي تبدأ بتفويضها . ان تطور المجتمع يتم حسب قوانين الإنتاج ، الذي يقضي في هذه الدول انتاجاً بضائعاً ، للسوق ، رأسمالياً .

قلنا ان المرحلة الأولى تتبيل في سيطرة الدولة على المواقع الاقتصادية الرئيسية في البلد (المعامل ، التجارة الخارجية والمداخيل ، والخدمات) . واثناء سيطرة الدولة فإن الكتلة السياسية المسيطرة تستعبد الدولة وتوجه مرافقها لصحة انائها ولتتميم استثماراتها الجديدة .

ان الضباط والموظفين الكبار الجدد يدعون بتجميع الثروة لديهم أو لدى اقربائهم أو خلائهم . . الخ ، ويقومون باستثماراتهم الخاصة (مقاولات ، عقارات ، شركات صناعية ، وكالات استيراد ، الخدمات والتجارة) ، وهذه الاستثمارات الجديدة تستعبد الدولة وتعيش عليها بترباطها العضوي بمصادر الجهاز الحكومي . . ان تراكم الثروة وازداد حجم الاستثمارات الجديدة ورأس المال لدى هذه المرتبة الجديدة من البرجوازية ، سيؤدي في النهاية الى ازدياد ثقلها ، وبدء عملية تدريجية جديدة ، ممكنة ،

هي المرحلة التالية من « رأسمالية الدولة » التي يمكن ان تشهد تقلص القطاع المأم نسبياً ومطلقاً ، بل حتى انتقال بعض قطاعاته الى القطاعات الجديدة .

ان معظم المؤسسات المؤممة ، بسبب التصادم والبيروقراطية تكون غير مرصصة للدولة ، ويشهد الضغط لها لآغلاتها مثل بسبب جرد مؤسسات أهلية جيدة أكفاً ، أو تحويلها الى شركات مختلطة مثلاً (نصف أهلية ، نصف حكومية ، وهو ما يعني في الواقع مشاريع رأسمالية خاصة تستحوذ على أموال الدولة بشكل شرعي) ، أو ان تتم هذه العملية عن طريق توكيل المؤسسات لفترة من الوقت الى القطاع الخاص الجديد ، ثم إعطائها له نهائياً . لكننا يجب ان نعلم الى أداة سيطرة سياسية وإنما أيضاً الى مصدر للسلطة الاقتصادية . وهكذا فبدلاً من ان تكون الدولة انعكاساً مباشراً لمعاملات اتناج قائمة في المجتمع ، فإنها تخلق علاقات اتناج جديدة لم تكن موجودة أصلاً .

من جهة ، يجري احتلال جهاز الدولة كله من قبل اتباع السلطة الجديدة ، وتوسع هذا الجهاز بنشاط بالغ ، ومن جهة أخرى يتم تأميم المصالح الرئيسية ، الصناعية والتجارية والخدمات ، وتركيز النشاط الاقتصادي في يد الدولة خدمة لهذه الكتلة من البيروقراطيين العسكريين والجنبيين .

وفي مجرى هذه العملية يجري تصفية نفوذ القطاعات البرجوازية الوطنية الأخرى لصحة الدولة ، وقيام نظام يمتد على رأسمالية الدولة ، أحياناً يبقيا الاحتكار الأجنبي نفسه ومتعايشاً معه .

ولكن هذا النظام هو نظام مؤقت وانتقالي . . ان سيطرة الدولة في مرحلة انتقالية لنقل وتجميع رأس المال وراكم الاقتصاد الى مرتبة برجوازية جديدة تنبثق من الكتلة الحاكمة ، ويرتبط معها عضويًا

(عالياً ، سياسياً ، مشاركة . .) . ان هذه العملية التاريخية تستغرق عدة سنوات ، وتجرى على مرحلتين بشكل حتمي ، بوعي أو بدون وعي الفئات التي تبدأ بتفويضها . ان تطور المجتمع يتم حسب قوانين الإنتاج ، الذي يقضي في هذه الدول انتاجاً بضائعاً ، للسوق ، رأسمالياً .

قلنا ان المرحلة الأولى تتبيل في سيطرة الدولة على المواقع الاقتصادية الرئيسية في البلد (المعامل ، التجارة الخارجية والمداخيل ، والخدمات) . واثناء سيطرة الدولة فإن الكتلة السياسية المسيطرة تستعبد الدولة وتوجه مرافقها لصحة انائها ولتتميم استثماراتها الجديدة .

ان الضباط والموظفين الكبار الجدد يدعون بتجميع الثروة لديهم أو لدى اقربائهم أو خلائهم . . الخ ، ويقومون باستثماراتهم الخاصة (مقاولات ، عقارات ، شركات صناعية ، وكالات استيراد ، الخدمات والتجارة) ، وهذه الاستثمارات الجديدة تستعبد الدولة وتعيش عليها بترباطها العضوي بمصادر الجهاز الحكومي . . ان تراكم الثروة وازداد حجم الاستثمارات الجديدة ورأس المال لدى هذه المرتبة الجديدة من البرجوازية ، سيؤدي في النهاية الى ازدياد ثقلها ، وبدء عملية تدريجية جديدة ، ممكنة ،

٣

وقبله جماعة عارف ، الى اختزال جزء من العملية التاريخية ، والقيام بتغيير التركيب البشري للبرجوازية المحلية (التجارية والمقاولات والصناعة) بشكل مباشر وقرارات حكومية !

يجري حجب اجازات الاستيراد (وهي من أهم مصادر ربح البرجوازية العراقية) عن التجار التقليديين ، او تقليصها الى أقصى حد ، في حين تمنح خصاء الى القريبين من الحكم ، وأحياناً الى رجال الحكم أنفسهم ، الخفافة والمعتمدة على تجميع القطع او على المواد شبه المصنوعة المستوردة .

ونظراً للحاجة الماسة من قبل جمهور الطبقة الوسطى (البرجوازية الصغيرة) الخوصمة في الفن فان سياسة السلطة في الحقل الزراعي تلتزم بأي نظام زراعي يقسن توزيعه

المواد ، وهو في العراق نظام المزارع الخوصمة والصغيرة والمكتنة ، اي على الانتاج الرأسمالي القوسط والصغير . ان التجميع (أي الجمعيات الفلاحية التعاونية) ونفوذ قانون الإصلاح الزراعي يخيف حكم البرجوازية الصغيرة من ناحيتين : الأولى سياسياً ، لأنه غير مضمون النتائج بالنسبة للسلطة في ظرف غياب الجهاز القادر على تنفيذ ، ويضمن توجيه الانتاج الزراعي منه الى المدن ، لا الى بطون الفلاحين القراء أنفسهم .

وبهذا الحجب مع الاقتصاد الاستهلاكي تجري عملية سريعة لتوسع المدن وتضخمها ، وخصوصاً العاصمة . ان تضخم جهاز الدولة يأتي في الفن بشكل خاص ، حيث توفر الدولة لوظفائها ومن حولهم الخدمات والبيضاء ، وتصرف في تبجيلها خزائن الدولة . وتوضع الضجج بين المدينة وبينه أخصاء البلد جاعلة مئات الآلاف من سكان المدن الصغيرة ، إضافة للارباب ، يتوجهون نحو العاصمة . وهكذا تشهد اليوم ، بالخصوص نسبة تقارب نسب عواصم أمريكا اللاتينية المعروفة . ان التركيز على العواصم له بدوره الواعي بالنسبة للحركات الفلاحية ، فهي تعتبر الدولة كلها مركزاً في العاصمة وان السيطرة الخلقة على العاصمة تمنى السيطرة على الدولة كما ان الإهتمام بالمرمان يمسك رغبته في إعطاء صورة كاذبة لتقدم البلد .

ان التضخم في العواصم يخلق مشاكل اجتماعية واقتصادية ضخمة ، ويغرب الاقتصاد الزراعي ، ويبدأ المدن بطبقتي البيروقراطية والبرجوازية الصغيرة . ان وجود نظام الظرف (خصوصاً توفر ايادي عمالة رخيصة وعاطلة) غير ان غياب الظروف الملائمة للرأسمالية يجعل من هذا التضخم السكاني في المدن أشبه ببركان يستجيع قراء التضخم .

ان الاقتصاد الاستهلاكي المائز لنظام رأسمالية الدولة البرجوازي الصغير ، يعني بقاء حالة التلكل الزمن في البلد ، واستمرار ارتباطه بالرأسمال العالمي ، خصوصاً في الدول المتقدمة للقط ، ان تكون الدولة معتمدة كلياً على حسن نية الشركات ، لغياب الاستثمار الداخلي والتو الفاتسي للثروة الوطنية .

ب - الاقتصاد الاستهلاكي

تتميز الفترة الأولى من حكم كحل البرجوازية الصغيرة بشكل عام ، بانفصالها خطوات لتحقيق الهام الأولية لتقدم البلد في التصنيع والإصلاح الزراعي وضبط الاستيراد

.. الخ . غير انه سرعان ما يبدأ التركيز على الحاجيات الاستهلاكية للقات الجديدة الحاكمة والقاعدة الاجتماعية لها في المدن . وبدأ هنا عملية تحويل دفة الاقتصاد كلياً نحو كونه اقتصاداً استهلاكياً .

تدريجياً اعتمادات الاستثمار ، لمصلحة ميزانية الحكومة المالية (الرواتب) والقائدات والمرتبات والمرتبات الاستهلاكية ، كما حدث في ١٩٦٢ ، وبشكل أوضح في الفترة الفلاحية لانقلاب شباط ، وينفع من جديد باب استيراد المواد المصنوعة والمخالفات الغالية والمكتن الزراعية ، والترقيات التي تطلبها الطبقة الوسطى ، وينتج في الصناعة وجهة الصناعات الخفيفة والمعتمدة على تجميع القطع او على المواد شبه المصنوعة المستوردة .

ونظراً للحاجة الماسة من قبل جمهور الطبقة الوسطى (البرجوازية الصغيرة) الخوصمة في الفن فان سياسة السلطة في الحقل الزراعي تلتزم بأي نظام زراعي يقسن توزيعه

المواد ، وهو في العراق نظام المزارع الخوصمة والصغيرة والمكتنة ، اي على الانتاج الرأسمالي القوسط والصغير . ان التجميع (أي الجمعيات الفلاحية التعاونية) ونفوذ قانون الإصلاح الزراعي يخيف حكم البرجوازية الصغيرة من ناحيتين : الأولى سياسياً ، لأنه غير مضمون النتائج بالنسبة للسلطة في ظرف غياب الجهاز القادر على تنفيذ ، ويضمن توجيه الانتاج الزراعي منه الى المدن ، لا الى بطون الفلاحين القراء أنفسهم .

وبهذا الحجب مع الاقتصاد الاستهلاكي تجري عملية سريعة لتوسع المدن وتضخمها ، وخصوصاً العاصمة . ان تضخم جهاز الدولة يأتي في الفن بشكل خاص ، حيث توفر الدولة لوظفائها ومن حولهم الخدمات والبيضاء ، وتصرف في تبجيلها خزائن الدولة . وتوضع الضجج بين المدينة وبينه أخصاء البلد جاعلة مئات الآلاف من سكان المدن الصغيرة ، إضافة للارباب ، يتوجهون نحو العاصمة . وهكذا تشهد اليوم ، بالخصوص نسبة تقارب نسب عواصم أمريكا اللاتينية المعروفة . ان التركيز على العواصم له بدوره الواعي بالنسبة للحركات الفلاحية ، فهي تعتبر الدولة كلها مركزاً في العاصمة وان السيطرة الخلقة على العاصمة تمنى السيطرة على الدولة كما ان الإهتمام بالمرمان يمسك رغبته في إعطاء صورة كاذبة لتقدم البلد .

ان التضخم في العواصم يخلق مشاكل اجتماعية واقتصادية ضخمة ، ويغرب الاقتصاد الزراعي ، ويبدأ المدن بطبقتي البيروقراطية والبرجوازية الصغيرة . ان وجود نظام الظرف (خصوصاً توفر ايادي عمالة رخيصة وعاطلة) غير ان غياب الظروف الملائمة للرأسمالية يجعل من هذا التضخم السكاني في المدن أشبه ببركان يستجيع قراء التضخم .

ان الاقتصاد الاستهلاكي المائز لنظام رأسمالية الدولة البرجوازي الصغير ، يعني بقاء حالة التلكل الزمن في البلد ، واستمرار ارتباطه بالرأسمال العالمي ، خصوصاً في الدول المتقدمة للقط ، ان تكون الدولة معتمدة كلياً على حسن نية الشركات ، لغياب الاستثمار الداخلي والتو الفاتسي للثروة الوطنية .

ج - علاقات « الاستثمار الجديد »

« الاستثمار الجديد » هو تلك العلاقات التي تنشأ بين الدول والمصالح الاستثمارية وبين أنظمة الحكم الجديدة في « المصالح

هذا هو الجزء الثالث من الدراسة التي بدأنا بنشرها في المحدثين السابقين ، وهي « دراسة أولية » عن الفئات الوسطى في المدن والبرجوازية الصغيرة . وقد اعدنا التجميع الثوري العراقي (بريطانيا) ونشرت في نشرته « النصير » .

٤ - الحركات السياسية للبرجوازية الصغيرة

أ - الحركات البرجوازية الصغيرة قبل الاستيلاء على الحكم

قلنا ان البرجوازية الصغيرة في المدن كونها في مركز النشاط السياسي ، ولانتشار التعليم بين أبنائها ، تشكل الفئات الأكثر فعالية في مرحلة النضال السياسي في مرحلة التحرر الوطني . ذلك لان الطبقات القديمة (البرجوازية الكبيرة والاقطشاع والارستقراطية) ، بسبب قتلها وضحالة جنورها ، تدو عاجزة تماماً عن منح نفسها طابع حركة سياسية لها قدر من الفعالية ، وفي نفس الوقت نفسها ، فالجماهير الكادحة من العمال والفلاحين تكون في تلك الفترة لا زالت في بداية دخولها الواسع الى المعرك السياسي . (في العالم العربي في الإبريانيات والخمسينيات)

ان أهمية البرجوازية الصغيرة عندنا تنمكس في الأهمية الكبرى للحركات الفلاحية ، التي كانت تمثل في الماضي البرجوازية الصغيرة الحديثة بشكل رئيسي ، وتشمل اليوم هذه الفئات اضمالة للكادحين الذين يتزايد ثقلهم تدريجياً هناك .

ان هناك تشابهاً ظاهرياً بين المعاليم السياسية للبرجوازية الصغيرة عندنا ، وبين مثيلتها الأوروبية التي تحدث عنها ماركس والتاكر في القرن الماضي ، والانتئين تبتلان غالبية سكان المدن غير ان فرقنا نوياً يتضح بينهما . فالبرجوازية الأوروبية التقليدية وجدت في ظروف نشوء وتقوى الرأسمالية التي استخدمت الشعب سياسياً في البداية وقصته بسهولة فيما بعد . لقد كانت تلك البرجوازية الصغيرة في طريق الزوال ، في حين ان برجوازيّنا الصغيرة نشأت ونشأ في ظروف أخرى ، وظروف ضعف الرأسمالية المحلية والطبقات القديمة ،

ثورة ظفار ومستقبل الخليج العربي: جبهة تحرير ظفار والبدايات الصعبة

بيروت - ٢٠١ - ١٩٧١ - العدد ٥٥٢ - السنة الثانية عشرة - المهر ٢٥ قمرًا لبنانيًا • BEYROUTH - 1-2-1971 - AL-HOURRIAH - No. 552



دولة الشرطة والعصابات المسلحة

«صرفند» والعجز الدائم

هي نتيجة من نتائج الحوار غير الديمقراطي الذي تم :
١ - التهديد باستعمال القوة لحسم الخلافات بين المنظمات . هذا التهديد جاء على لسان كمال العدوان أحد قادة « فتح » ضد الجبهة الشعبية .

وكان محور هذه القضايا كلها يدور حول موقف المقاومة من النظام الأردني : الاتفاق الجديد ، مصر الميثاق ، تمایش ، حرب عصابات ، تراجع ، دفاع ... الخ . ومن الواضح ان هذه القضايا قد تفجرت بعد ان كسب النظام الأردني عدة جولات عسكرية ضد المقاومة ، واصبح ميزان القوى لصالحه تماماً . ومن هذا الواقع الذي لا سبيل الى نكرانه الا من قبل خداع النفس ، يجب الوقوف عند اساليب « المراجعة النقدية » التي اتارتها حملة ايلول ، وما نتج عنها من تصريحات ومواقف .

منذ حملة ايلول برزت الحاجة الى هذه « المراجعة النقدية » التي اتفق عليها الجميع شكلاً دون تحديد مضمونها ، وبالتالي اساليب الوصول الى نتائج صحيحة بها . وهكذا ظلت معظم اطراف المقاومة صامتة عدة شهور بعد حملة ايلول ، لم يصدر عنها الا القليل القليل من تصريحات واشارات - ما عدا تقرير واسع اعتمدته الجبهة الشعبية الديمقراطية ، ونشرته « الحرية » كوجهة نظر هادئة من ذلك جسر المراجعة النقدية الى صعيد المناقشة العلنية المفتوحة .

وفي فترة « الصمت » هذه كانت فصائل ومنظمات المقاومة تعقد مؤتمرات واجتماعات داخلية حدثت فيها خلافات عديدة ، ولكن كان كسل تنظيم يحيط ذلك بسور سميك وبسرية تامة هي اثنى بالصمت المطلق تجاه الجماهير والقواعد منها التي ضرورة المحافظة على أمن المنظمات ! وهكذا اغلقت حركة المقاومة الابواب على نفسها ، لا تجاه الجماهير فقط ، بل تجاه اكرية قواعدها ومناضليها ومقاتليها ، وانحصر النقاش مجزء « صامداً » على صعيد القيادات ، وفي داخل كل تنظيم على حدة .

لقد وقعت المراجعة النقدية اسيرة الأوضاع الذاتية للقيادات واسيرة الخاصة الذاتية بين فصائل المقاومة ، تلك التي لعبت دوراً رئيسياً في تحديد مواقف وشعارات المرحلة السابقة . جعلها تنحرف الى الوراء او هروباً الى الامام .

هذا السلوك البورقراطي المطلق في المراجعة النقدية منع النقاش من ان يصل الى نتائج صحيحة ، ومنع الاراء المختلفة من ان تتفاعل او تتصارع ديمقراطياً ارتكاراً وارتباطاً بقواعد المنظمات والجماهير ، ومنع تلك « الاجتهادات الصحيحة » في داخل المنظمات ان تتفتح على بعضها البعض ، ان تغلق كل منظمة ابواب على نفسها ، وتحت في سجنها الخاص بعيداً عن التفاعل الواسع فيما بينها . وهكذا وجدت حركة المقاومة نفسها قادرة على تحديد مواقف دقيقة واضحة من النظام الأردني ومشتركة فيما بينها .. وبرزت تلوها خطر

قضايا المقاومة والحوار الديمقراطي

بعد الحملة الثانية الاخيرة لضرب حركة المقاومة من قبل النظام الأردني تفجرت قضايا حركة المقاومة دفعة واحدة على شكل خلافات حادة بين فصائل المقاومة كانت تهدد « الوحدة الوطنية » .

وكان محور هذه القضايا كلها يدور حول موقف المقاومة من النظام الأردني : الاتفاق الجديد ، مصر الميثاق ، تمایش ، حرب عصابات ، تراجع ، دفاع ... الخ . ومن الواضح ان هذه القضايا قد تفجرت بعد ان كسب النظام الأردني عدة جولات عسكرية ضد المقاومة ، واصبح ميزان القوى لصالحه تماماً . ومن هذا الواقع الذي لا سبيل الى نكرانه الا من قبل خداع النفس ، يجب الوقوف عند اساليب « المراجعة النقدية » التي اتارتها حملة ايلول ، وما نتج عنها من تصريحات ومواقف .

منذ حملة ايلول برزت الحاجة الى هذه « المراجعة النقدية » التي اتفق عليها الجميع شكلاً دون تحديد مضمونها ، وبالتالي اساليب الوصول الى نتائج صحيحة بها . وهكذا ظلت معظم اطراف المقاومة صامتة عدة شهور بعد حملة ايلول ، لم يصدر عنها الا القليل القليل من تصريحات واشارات - ما عدا تقرير واسع اعتمدته الجبهة الشعبية الديمقراطية ، ونشرته « الحرية » كوجهة نظر هادئة من ذلك جسر المراجعة النقدية الى صعيد المناقشة العلنية المفتوحة .

وفي فترة « الصمت » هذه كانت فصائل ومنظمات المقاومة تعقد مؤتمرات واجتماعات داخلية حدثت فيها خلافات عديدة ، ولكن كان كسل تنظيم يحيط ذلك بسور سميك وبسرية تامة هي اثنى بالصمت المطلق تجاه الجماهير والقواعد منها التي ضرورة المحافظة على أمن المنظمات ! وهكذا اغلقت حركة المقاومة الابواب على نفسها ، لا تجاه الجماهير فقط ، بل تجاه اكرية قواعدها ومناضليها ومقاتليها ، وانحصر النقاش مجزء « صامداً » على صعيد القيادات ، وفي داخل كل تنظيم على حدة .

لقد وقعت المراجعة النقدية اسيرة الأوضاع الذاتية للقيادات واسيرة الخاصة الذاتية بين فصائل المقاومة ، تلك التي لعبت دوراً رئيسياً في تحديد مواقف وشعارات المرحلة السابقة . جعلها تنحرف الى الوراء او هروباً الى الامام .

هذا السلوك البورقراطي المطلق في المراجعة النقدية منع النقاش من ان يصل الى نتائج صحيحة ، ومنع الاراء المختلفة من ان تتفاعل او تتصارع ديمقراطياً ارتكاراً وارتباطاً بقواعد المنظمات والجماهير ، ومنع تلك « الاجتهادات الصحيحة » في داخل المنظمات ان تتفتح على بعضها البعض ، ان تغلق كل منظمة ابواب على نفسها ، وتحت في سجنها الخاص بعيداً عن التفاعل الواسع فيما بينها . وهكذا وجدت حركة المقاومة نفسها قادرة على تحديد مواقف دقيقة واضحة من النظام الأردني ومشتركة فيما بينها .. وبرزت تلوها خطر

١ - انه لا يمكن لأحد من خارج المقاومة ان يلقي المقاومة دروساً ، النقاش والصراع الداخلي هو وحده الكفيل باستخلاصها ..
٢ - ان « الحرية » تكرر دعوتها لمناقشة مفتوحة لقضايا المقاومة وهي تفتح صفحاتها لكل وجهة نظر تردداً من اطراف حركة المقاومة ، على اساس ان تضع لذلك برنامجاً يضع النقاش في « النهاية » باطار محدد ، وعلى اساس محاولة لجمع ما امكن من وثائق وشهادات عن معارك حركة المقاومة - خاصة اثناء حملة ايلول - لتقييمها واستخلاص مدلولاتها النظرية والسياسية .

١ - ان « الحرية » تكرر دعوتها لمناقشة مفتوحة لقضايا المقاومة وهي تفتح صفحاتها لكل وجهة نظر تردداً من اطراف حركة المقاومة ، على اساس ان تضع لذلك برنامجاً يضع النقاش في « النهاية » باطار محدد ، وعلى اساس محاولة لجمع ما امكن من وثائق وشهادات عن معارك حركة المقاومة - خاصة اثناء حملة ايلول - لتقييمها واستخلاص مدلولاتها النظرية والسياسية .

١ - ان « الحرية » تكرر دعوتها لمناقشة مفتوحة لقضايا المقاومة وهي تفتح صفحاتها لكل وجهة نظر تردداً من اطراف حركة المقاومة ، على اساس ان تضع لذلك برنامجاً يضع النقاش في « النهاية » باطار محدد ، وعلى اساس محاولة لجمع ما امكن من وثائق وشهادات عن معارك حركة المقاومة - خاصة اثناء حملة ايلول - لتقييمها واستخلاص مدلولاتها النظرية والسياسية .